#TAEUFIQ

المبادئ التوجيهية لتسهيل ضمان الأئتمان في العراق

وضع السوق والإطار التنفيذي والشروط 2024

تعزيز المالية العامة والأسواق المالية
في العراق (FFM)

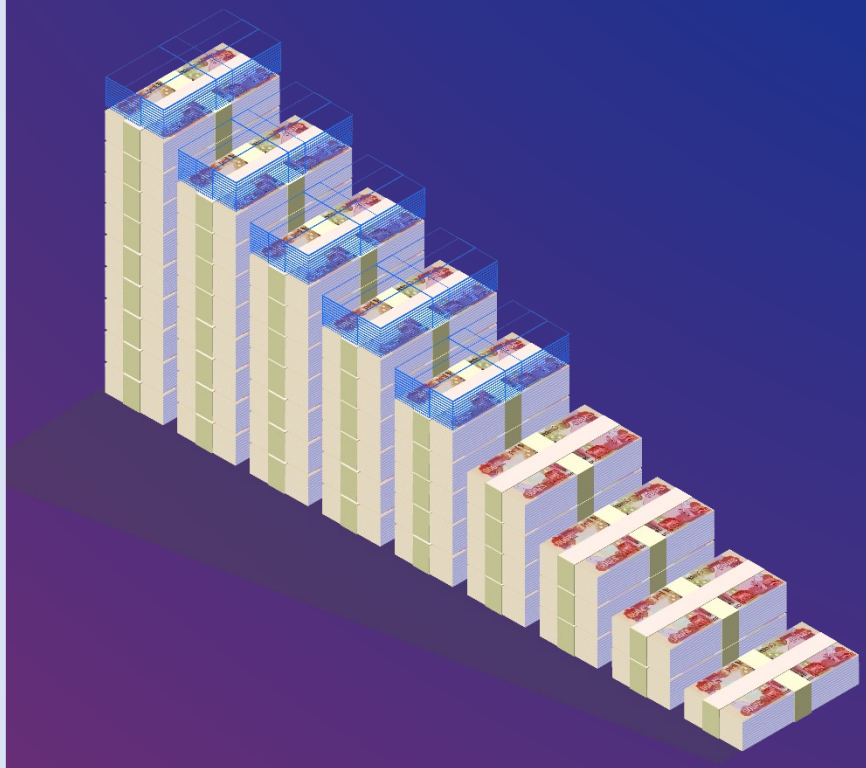

Co-funded by the European Union

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

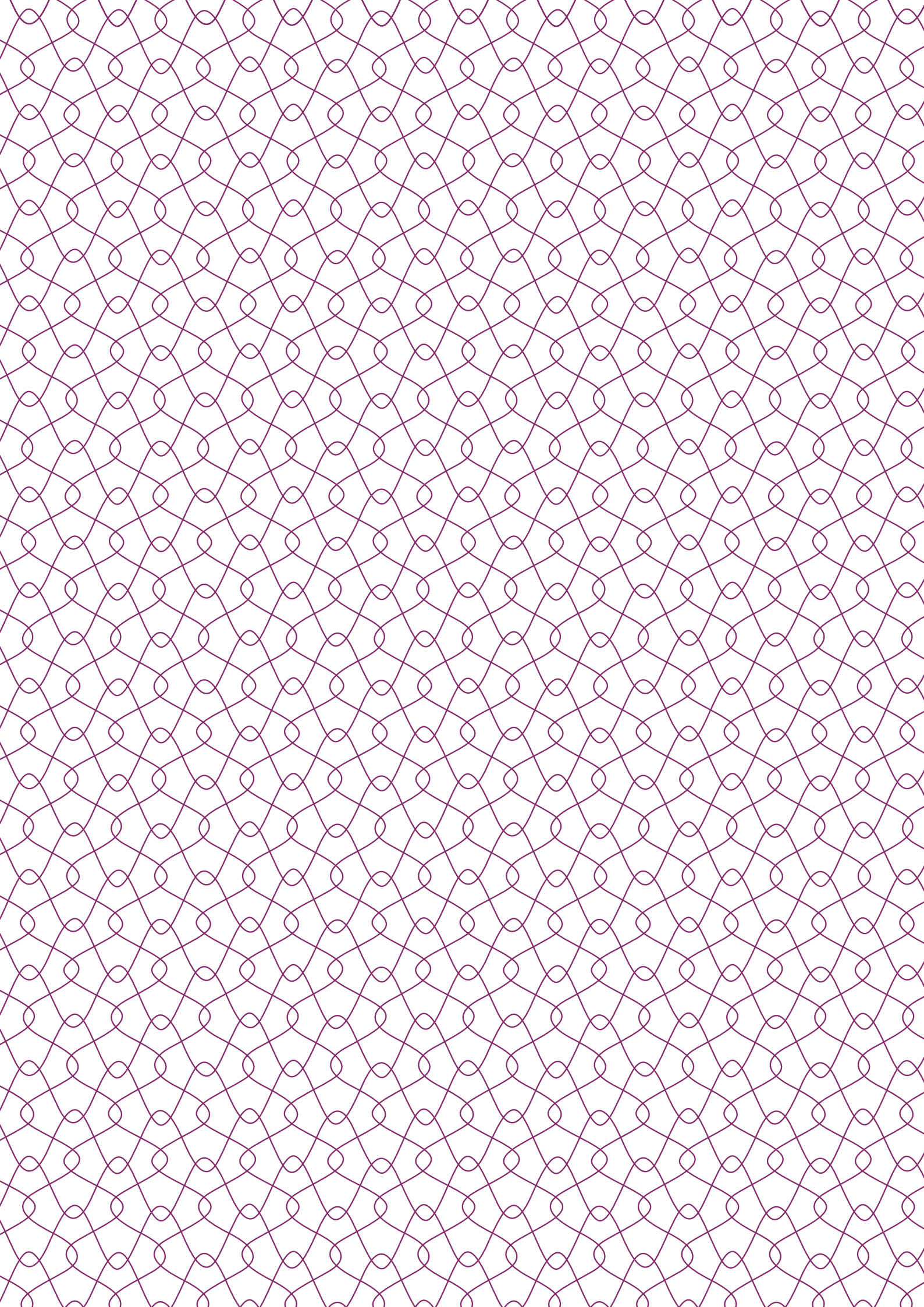

المبادئ التوجيهية لتسهيل ضمان الأئتمان في العراق

وضع السوق والإطار التنفيذي والشروط 2024

تعزيز المالية العامة والأسواق المالية
في العراق (FFM)

من نشر
Deutsche Gesellschaft für
Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

المكاتب المسجلة
بون وإشبورن، ألمانيا

مكتب بغداد | بغداد، العراق

البريد الإلكتروني: info@giz.de
الموقع الإلكتروني: www.giz.de/iraq

المشروع
تعزيز المالية العامة والأسواق المالية في العراق (FFM)

إشراف
الدكتور أنطوان كورونري ميلي, GIZ
السيد حسين المعموري, GIZ

المؤلّفون
Internationale Projekt Consult (IPC) GmbH

التصميم والتخطيط
السيد مالته مولر، GIZ

ديسمبر 2023، بغداد

تم إنتاج هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي (EU) والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). محتوياتها هي مسؤولية GIZ وحدها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو BMZ. كما أن المحتوى لا يعكس بالضرورة آراء البنك المركزي العراقي أو المؤسسات الحكومية الأخرى.

شكر وتقدير

يود ان يتقدم مشروع تعزيز المالية العامة والاسواق المالية في العراق (FFM) بجزيل الشكر للأشخاص والمؤسسات التالية التي ساهمت في انجاح هذا التقرير:

- البنك المركزي العراقي
- وزارة المالية العراقية

جدول المحتويات

جدول المحتويات		أولًا
قائمة الأشكال		ثانيًا
قائمة الجداول		ثالثًا
قائمة المختصرات		رابعًا
1	الموجز التنفيذي	11
2	معوقات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق	13
2.1	التحديات في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق	13
2.2	خصائص ودور قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق	13
2.3	القطاع المالي الرسمي في العراق	14
2.4	تحديات على حصول التمويل المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق	15
2.5	عجز في السجل/الشمولية الائتمانية العراق	17
3	أولوية الاحتياجات والتوقعات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق فيما يتعلق بالائتمان	18
4	المبادرات والبرامج الحالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق	20
4.1	مبادرات إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة من البنك المركزي العراقي	20
4.1.1	مبادرة الواحد تريليون دينار	20
4.1.2	مبادرة الخمسة تريليون دينار	21
4.1.3	التمويل المتبقي المتاح في إطار المبادرات	21
4.2	الأنشطة الإضافية المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	22
4.2.1	الصندوق الاجتماعي العراقي للتنمية	22
4.2.2	الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة	23
4.3	تسهيلات ضمان الائتمان المتاحة في العراق	23
4.3.1	الشركة العراقية للكفالات المصرفية	23
4.3.2	الضمانات التجارية من خلال شركات التأمين	24
5	تسهيلات ضمان الائتمان: الفوائد والأهداف والمبادئ	26
5.1	فوائد تسهيلات ضمان الائتمان الفعالة	26
5.2	الأهداف الأساسية لتسهيلات ضمان الائتمان	27
5.3	مبادئ تسهيلات ضمان الائتمان الفعالة	28

6	تسهيلات ضمان الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الميزات الرئيسية والأداء والنقاط الرئيسية المستفادة	30
6.1	مصر: شركة ضمان مخاطر الائتمان	30
6.2	الأردن: الشركة الأردنية لضمان القروض	33
6.3	لبنان: كفالات	36
6.4	المغرب: تمويل كوم	38
6.5	فلسطين: الصندوق الأوربي الفلسطيني لضمان الائتمان (ص.أ.ف.ض.أ)	40
7	توصيات لإنشاء آلية أو تسهيلات لضمان مخاطر الائتمان في العراق	42
7.1	الإطار القانوني والتنظيمي	43
7.2	التفويض وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر	45
7.3	الإطار التنفيذي وشروط الضمان	48
7.3.1	السوق المستهدف ومعايير الأهلية	48
7.3.2	اختيار المؤسسات المالية الشريكة	49
7.3.3	طريقة ضمان التسليم	51
7.3.4	الشمولية	53
7.3.5	المساندة المالية	55
7.3.6	التسعير والرسوم	55
7.3.7	التقسيم والمنتجات	57
7.3.8	إدارة المطالبات واستردادها	57
7.4	المراقبة والتقييم وإعداد التقارير	58
7.5	المساعدة الفنية	59

قائمة الأشكال

1	نسبة القروض المتعثرة	16
2	الفوائد المتميزة لتسهيلات ضمان مخاطر الائتمان	26
3	جوانب أفضل الممارسات لأطر إدارة مخاطر المؤسسة لصناديق النقد الائتماني	47

قائمة الجداول

1	تعريف المشاريع متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة العراقي وفقا لوزارة التخطيط العراقية	13
2	المخصصات والمسحوبات بموجب مبادرات الإقراض من البنك المركزي العراقي (بمليارات الدنانير العراقية)	22
3	أداء الشركة العراقية للكفالات المصرفية منذ نشأتها	24
4	برامج الضمان المختلفة الخاصة بالشركة الأردنية لضمان القروض	35
5	ملخص لهياكل ملكية تسهيلات ضمان الائتمان الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	44
6	ملخص تفويضات/مهام تسهيلات ضمان الائتمان الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	46
7	ملخص لطرق الشمولية الخاصة بتسهيلات ضمان الائتمان المختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	54

قائمة المختصرات

ADB	بنك التنمية الآسيوي
AFD	وكالة التنمية الفرنسية
BMZ	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية
CBI	البنك المركزي العراقي
CCG	الصندوق المركزي للضمان (صندوق الضمان المركزي، المغرب)
CGC	الشركة المصرية لضمان مخاطر الائتمان
CGF	صندوق الضمان الائتماني
CGS	نظام ضمان مخاطر الائتمان
DFI	مؤسسة تمويل التنمية
EGP	الجنيه المصري
EIB	بنك الاستثمار الأوروبي
EPCGF	الصندوق الأوروبي الفلسطيني للضمان مخاطر الائتمان
ESG	البيئية والاجتماعية والحوكمة
EU	الاتحاد الأوروبي
FOGAPE	صندوق الضمان لأصحاب المشاريع الصغيرة (مرفق لضمان مخاطر الائتمان التشيلي)
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GIZ	Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH
ICBG	الشركة العراقية للكفالات المصرفية
ICFSME	الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IGIC	شركة التأمين العراقية العامة
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IPC	شركة إنترناشيونال بروجكت كونسلت المحدودة
IQD	الدينار العراقي
JLGC	الشركة الأردنية لضمان مخاطر الائتمان
JOD	الدينار الأردني
KfW	بنك التنمية الألماني
KODIT	صندوق لضمان مخاطر الائتمان الكوري
LBP	الليرة اللبنانية
M&E	المراقبة والتقييم
MAD	درهم مغربي

MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MFI	تمويل مؤسسات متناهية الصغر
MSMEs	المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
NPL	القرض المتعثر
OECD	منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية
PMA	هيئة النقد الفلسطينية
SAL	شركة مساهمة لبنانية
SFD	الصندوق الاجتماعي العراقي للتنمية
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
TA	المساعدة التقنية
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USD	الدولار الأمريكي

1 الموجز التنفيذي

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم دورًا رئيسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق القدرة التنافسية (مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات والسلع المقدمة) وتلبية احتياجات الأسواق المحلية، مما يقلل في كثير من الأحيان الاعتماد علي الاستيراد من أسواق السلع والبضائع الأساسية. على الرغم من الأهمية المعترف بها عالميًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث الاقتصاد، إلا أن بيئة الأعمال لمثل هذه المشاريع في العراق تعد من التحديات. تنافس المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية للحصول على الوصول الي التدفقات المالية، حيث تقدر مؤسسة التمويل الدولية العجز في تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بحوالي 6 مليارات دولار أمريكي في العراق. مع تعدد أسباب العجز ، وبينما اتخذت الحكومة خطوات لزيادة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات مثل مبادرة تريليون دينار، مما يتيح فرص كبيرة لاتخاذ إجراءات إضافية لمعالجة إنهيار السوق، لا سيما من خلال توفير ضمانات الائتمان المناسبة في العراق.

على النطاق العالمي، من المسلم به أن تسهيلات ضمان الائتمان تلعب دورًا هاما في معالجة إنهيار السوق وتعزيز الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. في العراق، تتمثل العقبة الأساسية أمام زيادة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدم وجود ضمانات ائتمانية مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الجدارة الائتمانية، ولا سيما تلك التي لديها إمكانات النمو ولكن بدون الضمان المطلوب في شكل ضمانات أو ضمانات التبعية . حاليًا، تعد الشركة العراقية للكفالات المصرفية مؤسسة الضمان الاجتماعي الوحيدة في العراق، لكنها محدودة في الشمولية التي تقدمها وهي تضمن فقط القروض التي تمنحها المصارف للمشاريع التي لديها بالفعل بضمانات ملائمة. ونتيجة لذلك، فإن العجز في التمويل المذكورة أعلاه لا يزال قائم بالنسبة لمعظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة تلك التي ليس لديها ضمان مناسب، مما يترك مجالا كبيرا لتسهيلات ضمان الائتمان في العراق التي يمكن أن تلعب دورا في معالجة إنهيار السوق .

وفي حين أن تسهيلات ضمان الائتمان مهيأة جيداً يمكن أن تساهم في زيادة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد أظهرت الدراسات أنها قد تضيف قيمة محدودة، و مكلفة وتنشأ خلل في الأسواق عندما لا يتم تهيئتها وحفظها بشكل جيد. وفي ضوء ذلك، تمد هذه الوثيقة الإستراتيجية بالتوجيه والمشورة التنفيذية لتصميم وإنشاء تسهيلات ضمان ائتماني عراقية فعالا بناءً على واقع السوق والخبرة الدولية والإقليمية.

وبشكل أكثر تحديدًا، تتضمن هذه الوثيقة الإستراتيجية ما يلي:

1. تحليل لسياق وطبيعة السوق العراقي الحالي، بما في ذلك تحليل قيود التمويل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومبادرات التمويل العراقية الحالية وأنظمة الضمان
2. عرض لمبادئ أفضل الممارسات لأنظمة ضمان الائتمان (العامة) على الصعيد العالمي.

3. مراجعة واستخلاص تسهيلات ضمان ائتمان من الحكومات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين) فيما يتعلق بالممارسات الإقليمية الجيدة

4. توصيات عملية للتصميم المحتمل وإنشاء تسهيلات ضمان ائتماني في العراق، تغطي جوانب متعددة بما في ذلك الإطار القانوني والتنظيمي، والتفويض وحوكمة الشركات، والإطار التنفيذي وشروط الضمان، ومتطلبات المراقبة والتقييم وإعداد التقارير، بهدف دعم أصحاب الجهات المعنية في النظر في الحلول المثلى لإنشاء تسهيلات ضمان ائتماني مناسبة للسياق وموجهة نحو التأثير وإستدامة تسهيلات قروض الائتمان.

وبالتالي تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم توصيات وخيارات محددة وقابلة للتنفيذ للبنك المركزي العراقي بشأن إنشاء تسهيلات ضمان ائتماني مناسبة والتعامل مع أصحاب الجهات المعنية سواء العراقيين والاجانب. تسعى جميع التوصيات الواردة في هذه الوثيقة إلى مراعاة الظروف الخاصة بالعراق وتستند إلى أفضل الممارسات الدولية والإقليمية لتسهيلات ضمان الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، توضح التوصيات أيضًا وتقترح خيارات لشروط وأحكام ضمان أكثر تأثيرًا، اعتمادًا على الدعم من القطاع العام.

تم إعداد هذا التقرير كجزء من "لتعزيز المالية العامة والأسواق المالية في العراق"، وهو مشروع تنفذه GIZ بتمويل مشترك من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي (BMZ) والتنمية والاتحاد الأوروبي (EU). يهدف المشروع، الذي يعمل بالتعاون مع حكومة العراق، إلى زيادة وتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية إلى التمويل من خلال إصلاح السياسات والدعم التنفيذي للبنك المركزي العراقي وتعزيز قدرة المصارف العراقية ومؤسسات التمويل في مجالات بالغة الأهمية المتعلقة بالإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2 معوقات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

2.1 التحديات في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

في الوقت الحالي، يفتقر العراق إلى تحديد وطني موحد وموثوق ليؤسس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدم المؤسسات المختلفة تحديدات عديدة لماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. في حين تركز معظم التحديدات على عدد الموظفين (مثل الجهاز المركزي للإحصاء العراقي والبنك الدولي)، تركز تحديدات أخرى على إجمالي الأصول أو الايرادات (مثل مؤسسة التمويل الدولية) أو حتى حجم القروض (مثل البنك المركزي العراقي والمصارف في العراق).

تحدد التوجيهات المقدمة من وزارة التخطيط العراقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقًا لعدد الموظفين، كما هو موضح في الجدول 1.

الجدول رقم 1: تعريف المشاريع متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة العراقي وفقا لوزارة التخطيط العراقية

الجدول	المعايير
مشاريع متناهية الصغر	1-3 الموظفين متضمنة المالك
مشاريع صغيرة	4-9 الموظفين متضمنة المالك
مشاريع متوسطة	10-29 الموظفين متضمنة المالك

المصدر: وزارة التخطيط العراقية

2.2 خصائص ودور قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

الافتقار الي تحديد موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يوفر إحصاءات دقيقة حول عدد وحالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق أمرًا صعبًا؛ ومع ذلك، تقدر مؤسسة التمويل الدولية أن هناك ما بين 377.000 و840.000 شركة صغيرة ومتوسطة في العراق.[1] في حين أن كثافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق تبدو أقل مما هي عليه في البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنها لا تزال تلعب دوراً هاماً في جميع قطاعات الاقتصاد باستثناء قطاع النفط والغاز الموجه للتصدير، حيث تتنج ما يصل إلى 90٪ من إجمالي الناتج المحلي. العمالة في القطاع الخاص.

وقد كشفت دراسات استقصائية منفصلة أجريت بشكل مستقل من قبل مؤسسة التمويل الدولية و GIZ أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية أصغر حجما بشكل عام وتتركز في قطاع التجارة والخدمات.[2] إن انفتاح العراق على الواردات الأجنبية جعل من تطوير قطاع صناعي (غير قطاع الطاقة) قادراً على المنافسة دولياً أمراً صعباً. ونتيجة لذلك، فإن نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصناعية في العراق منخفضة للغاية، وتميل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التركيز على شراء وتوزيع السلع المستوردة (مباشرة أو من خلال تجار الجملة العراقيين)، وغالبًا ما تشارك في أنشطة البيع بالتجزئة.

[1] مؤسسة التمويل الدولية. للسوق في العراق: الانتعاش الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تشرين الثاني 2022.

[2] GIZ. احتياجات التمويل ذات الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية: تقرير. أيار 2023. online access

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق دوراً في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق القدرة التنافسية (مما يؤدي إلى تحسين جودة البضائع والسلع المقدمة) وتلبية احتياجات السوق المحلية، وبالتالي تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية لهذه السلع والبضائع. وعلى الرغم من ذلك، فإن بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق مليئة بالتحديات. ومن حيث اللوائح، يتم التعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية مثل المؤسسات أو الشركات الكبرى. وهم يدفعون نفس معدل الضريبة (15%) ولا يحصلون على أي معاملة تفرقية بالنسبة في العقود والمناقصات الحكومية[3].

وفقًا لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال، الذي يقيم مدى ملاءمة البيئة التنظيمية لبدء وتشغيل شركة محلية، احتل العراق المرتبة 172 من بين 190 دولة من قبل البنك الدولي في عام 2020، مع وجود تحديات رئيسية بما في ذلك إبرام العقود والتجارة عبر الحدود وعلى وجه الخصوص، الحصول على الائتمان (حيث احتل العراق المرتبة 186 من بين 190 دولة).[4]

2.3 القطاع المالي الرسمي في العراق

تسيطر المصارف التجارية على القطاع المصرفي في العراق، وخاصة المصارف المملوكة للدولة، حيث تمتلك سبعة مصارف عامة حوالي 90٪ من أصول القطاع المصرفي. تركز معظم المصارف العراقية على تقديم الخدمات المالية للمشاريع الكبيرة والهيئات الحكومية.

تجني المصارف في العراق أرباحاً كبيرة من مزادات العملة التي يعقدها البنك المركزي العراقي، مما يجعل إقراض المشاريع أقل جاذبا بالنسبة لها. وتستلزم هذه المزادات شراء العملات الأجنبية من البنك المركزي العراقي وإعادة بيعها للقطاع الخاص بفارق كبير. في الواقع، كانت فرصة المراجحة البسيطة (منخفضة المخاطر نسبيًا) التي توفرها المشاركة في مزادات العملة، وفقاً لمقابلات أجرتها GIZ, كان السبب الرئيسي وراء امتناع الوسطاء الماليين عن "الإقراض التقليدي" للقطاع الخاص. وفي حين قلت فروق أسعار صرف العملات الأجنبية على مر السنين، فإنها تظل مصدرا رئيسيا لربحية المصارف.

ونتيجة لذلك، تميل المصارف العراقية إلى امتلاك محافظ ائتمانية صغيرة نسبياً، كما هو موضح أدناه في ملخص متوسط تكوين أصول القطاع المصرفي، استناداً إلى البيانات المالية المدققة المقدمة في التقارير السنوية لعدة مصارف في العراق:

- الودائع لدى البنك المركزي العراقي: 40%-60%
- الودائع لدى المصارف الأخرى: 11%-27%
- التسهيلات الائتمانية: 5%-19%
- الأصول المالية: 1%-11%[5]

تشير هذه المراجعة للبيانات المالية للمصارف إلى أن الودائع لدى البنك المركزي العراقي والمصارف الأخرى تشكل غالبية أصول المصارف في العراق، تليها التسهيلات الائتمانية، بشكل عام أقل من 20٪ من أصول المصارف، والأصول المالية (في المقام الأول الاستثمارات في السندات الحكومية). ونتيجة لذلك، يمكن وصف

[3] مؤسسة التمويل الدولية. للسوق في العراق: الانتعاش الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تشرين الثاني 2022.
[4] البنك الدولي. سهولة ممارسة الأعمال 2020. online access
[5] تم تلخيص هذه الإحصائيات وتقديمها من قبل شركة شركة إنترناشيونال بروجكت كونسلت المحدودة ، بناءً على مراجعة البيانات المالية المدققة للمصرف العراقي، وذلك لأغراض توجيهية فقط.

الإقراض المصرفي للمؤسسات ككل في العراق بأنه دون المستوى الأمثل، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة نسبياً للمصارف (بالنظر إلى توافر مكاسب منخفضة المخاطر من أنشطة مزادات العملة).

2.4 تحديات على حصول التمويل المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

يعد الحصول على التمويل عائقًا رئيسيًا أمام نمو أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. يواجه قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نقصًا كبيرًا في التمويل من القطاع المالي الرسمي، مع تقديرات مؤسسة التمويل الدولية لوجود نقص تمويل للشركات صغيرة ومتوسطة يبلغ حوالي 6 مليارات دولار أمريكي، ومعدل استخدام منخفض للغاية للخدمات المصرفية، حيث أن 8% فقط من المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية لديها حساب مصرفي تجاري (16% لديها حساب شخصي)[6].

وفقًا لدراسة أستقصائية وتقرير الذي أجرته GIZ مؤخرًا في أيار 2023، أولوية إحتياجات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية، فإن الصعوبات المتعلقة بزيادة الحصول علي تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق عديدة وكبيرة،[7] بما في ذلك:

- عدم وجود ضمان مناسب، حيث تعتمد المصارف في المقام الأول على الكفلاء الشخصيين (الكفيل، وخاصة أصحاب الرواتب الحكومية) وثانيًا على العقارات (غالبًا ما يفتقر عملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى سندات رسمية مقبولة أو وثائق لأصولهم، ويتم إنشاء 60٪ من المشاريع الصناعية في مواقع مخصصة كأراضي زراعية أو أهوار - تغطي 90% من مساحة الدولة - ولا يمكن استخدامها كضمان)[8]
- عدم قدرة المؤسسات المالية على إنفاذ الحقوق الضمانية بشكل فعال في حالة التقصير بسبب افتقار العراق إلى التشريعات المناسبة بشأن تسجيل الضمانات ومراقبة الضمانات المنقولة
- القدرة المحدودة لمكتب تسجيل الائتمان وضعف مدخلات المعلومات الائتمانية من المصارف إلى نظام البنك المركزي العراقي، مما يؤدي إلى نقص المعلومات المتاحة ذات الصلة بالائتمان وزيادة عدم تناسق المعلومات ومنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية من بناء تاريخ ائتماني إيجابي من شأنه تسهيل التمويل في المستقبل
- ارتفاع نسبي في أسعار الفائدة والرسوم في المصارف بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة)
- أوقات معالجة طويلة في المصارف للحصول على قروض لعملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة (وغيرها من المشاريع).
- الافتقار إلى المهارات (و/أو الاهتمام) في المصارف العراقية لإجراء التحليل المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تركز على الربحية والتدفق النقدي (وليس فقط على الضمانات والضامنين الشخصيين)
- عدم وجود عروض المنتجات المناسبة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للشركات

[6] مؤسسة التمويل الدولية. للسوق في العراق: الانتعاش الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تشرين الثاني 2022.

[7] GIZ. احتياجات التمويل ذات الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية: تقرير. أيار 2023. online access

[8] ووفقاً لدراسة أجراها البنك الدولي، فإن 20% فقط من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها ضمانات يمكن استخدامها للحصول على قرض.

- عدم وجود شركات تأجير متخصصة ومرخصة لتمويل المعدات التي تشتريها المنشآت
- انتشار الارتياب في المصارف بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ثلث المشاركين في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية ليس لديهم ثقة كبيرة في المصارف، مع وجود 10% آخرين لديهم ثقة قليلة فقط، بسبب الافتقار إلى الشفافية، أو تعقيد العمليات أو الخدمات، وما إلى ذلك).
- محدودية المعرفة المالية لدى أصحاب/مديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ونظرًا لهذه الصعوبات، تفرض المؤسسات المالية عمومًا معايير إقراض صارمة وأسعار فائدة مرتفعة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد تكون ممانعة في إقراضها على الإطلاق، مفضلة إقراض الشركات الأكبر أو المشاركة في إقراض التجزئة. ونتيجة لذلك، في بلد حيث يوجد انخفاض في الائتمان مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، فإن حوالي 9٪ فقط من الإقراض المصرفي العراقي يصل إلى قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد دفعت هذه الصعوبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى البحث عن التمويل من مصادر أخرى، بما في ذلك الأسرة والأقران. على سبيل المثال، من بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية التي شملتها دراسة مؤسسة التمويل الدولية والتي أفادت باستخدام التمويل قصير الأجل (25%)، حصل معظمها على التمويل من أقرانها[9].

في حين أن الأقران ومراكز الصرافة تعد مصادر مهمة للتمويل قصير الأجل، فإن التمويل طويل الأجل الذي يتضمن مبالغ أكبر (مثل القروض لشراء الأصول الثابتة) يتم توفيره بشكل عام من قبل المصارف، وذلك بسبب متطلبات رأس المال الأكبر، مما يجعل الإقراض للاستثمار التجاري أقل شيوعًا بشكل كبير بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبالإضافة إلى أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً، يعاني سوق الائتمان في العراق من ارتفاع نسب القروض المتعثرة في الإقراض التجاري بشكل عام. وارتفعت القروض المتعثرة في المصارف المملوكة للدولة إلى 15.3% في عام 2021، من حوالي 14% في عام 2020، ولكن من المرجح أن تكون معدلات القروض المتعثرة أقل من الحقيقية، لأنها لا تعكس القروض المقدمة إلى الكيانات العامة التي تتمتع بضمانات حكومية غير مبررة. من ناحية أخرى، بلغت القروض المتعثرة في المصارف الخاصة نسبة مرتفعة للغاية بلغت 37% في عام 2021[10].

الشكل رقم : 1نسبة القروض المتعثرة

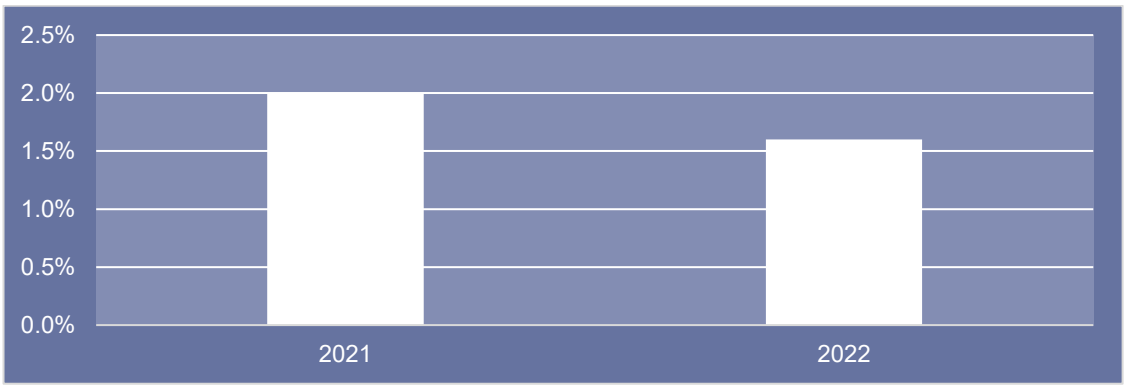

[9] مؤسسة التمويل الدولية. للسوق في العراق: الانتعاش الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تشرين الثاني 2022.
[10] البنك الدولي. مركز المراقبة الاقتصادية في العراق: فرصة جديدة للإصلاح. خريف 2022.

ومع ذلك، أشار فحص بيانات محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دراسة من المصارف أجرتها GIZ إلى أن القروض المتعثرة شكلت 1.6% من إجمالي قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2022 مقارنة بـ 2% في عام 2021.[11]

وتظهر البيانات التي قدمتها الشركة العراقية للكفالات المصرفية أنها قامت بسداد 1.5% فقط من إجمالي مبلغ القروض التي ضمنتها للمصارف بسبب تخلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن السداد.

وفقاً لمؤسسة التمويل الدولية، فإن الإقراض المصرفي (المحدود) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق يتضمن عموماً قروضاً تقل قيمتها عن 50.000 دولار أمريكي – وهي مبالغ مماثلة لتلك التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر. وتشير التقارير إلى أنه على الرغم من وجود "بعض مؤسسات الإقراض المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فئة 500.000 دولار إلى 1.5 مليون دولار.. مع حجم إجمالي صغير جدًا ... لا توجد تقريبًا مؤسسة مالية متخصصة في القروض من 45.000 دولار إلى 500.000 دولار" لتمويل معدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطويرها. والنمو[12].

2.5 عجز في السجل/الشمولية الائتمانية العراق

اتخذ البنك المركزي العراقي خطوة حاسمة في عام 2016 نحو تهيئة بيئة مواتية لإقراض الأعمال من خلال إنشاء قسم لتبادل المعلومات الائتمانية مكلف بأداء دور مكتب الائتمان وسجل الائتمان.

تعتبر وظائف السجل الائتماني حاسمة في تمكين البنك المركزي العراقي والحكومة من تشكيل وتنفيذ تدابير السياسة الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص ذات الصلة، ولا سيما من خلال مراقبة مستويات الاقتراض والمخاطر المرتبطة بها في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تعد الوظائف التي يؤديها مكتب الائتمان أمرًا حيويًا في تحديد وتخصيص التصنيف الائتماني لكل مؤسسة مقترضة/مشروع صغير ومتوسط الحجم. ويمكن بعد ذلك استخدام هذا التصنيف الائتماني من قبل المؤسسات الفردية، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها ضمانات، لبناء وإنشاء شمولية ائتمانية إيجابية، استنادا إلى قروضها المصرفية السابقة أو الحالية، الأمر الذي من شأنه تسهيل التمويل في المستقبل.

على الرغم من قيام بالدور الهام في تسهيل الإقراض وتحقيق بعض التحسينات، لا يزال قسم تبادل المعلومات الائتمانية في البنك المركزي العراقي غير فعال نسبيًا في الحد من مخاوف المصارف بشأن موثوقية السجلات الائتمانية للعملاء، وذلك بسبب المشكلات المتعلقة بكل من عدم اكتمال البيانات والافتقار إلى الاليات الفعالة . وفقًا لمؤسسة التمويل الدولية، اعتبارًا من عام 2019، كانت شمولية السجل الائتماني التي حققها مكتب الائتمان التابع للبنك المركزي العراقي في العراق 1.3٪ فقط من كبار السكان، وكانت البيانات مقتصرة على ثلاثة أنواع فقط من الفئات الائتمانية: القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان وقروض المركبات.[13]

[11] GIZ. احتياجات التمويل ذات الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية: تقرير. أيار 2023. online access
[12] مؤسسة التمويل الدولية. للسوق في العراق: الانتعاش الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تشرين الثاني 2022. تمت إضافة التأكيد بواسطة شركة إنترناشيونال بروجكت كونسلت المحدودة
[13] مؤسسة التمويل الدولية. للسوق في العراق: الانتعاش الاقتصادي يخلق فرصة للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تشرين الثاني 2022.

3 أولوية الاحتياجات والتوقعات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق فيما يتعلق بالائتمان

يحتوي تقرير GIZ الأخير لعام 2023 بعنوان احتياجات التمويل ذات الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية البيانات من ثلاث دراسات استقصائية واسعة النطاق أجريت في جميع أنحاء العراق في عامي 2022 و2023، مع التركيز بشكل خاص على فهم أولويات المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية من حيث الائتمان[14].

تم مسح إجمالي 257 مؤسسة في 10 محافظات عراقية، مع النتائج الرئيسية التالية فيما يتعلق بوضع المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية واحتياجاتها وتوقعاتها الائتمانية الناتجة.

1. تم تأسيس 55% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بعد عام 2017، والعديد منها يتم إغلاقه في غضون خمس سنوات من افتتاحه بسبب البيئة الاقتصادية والسياسية المعادية، بما في ذلك تحديات التنافس مع السلع المستوردة الرخيصة ومحدودية الوصول إلى التمويل:

← يمكن أن يساعد توفير إمكانية الوصول إلى التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أن تخفف ضمانات الائتمان من مخاوف المصارف بشأن الجدارة الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكن منتجات القروض المناسبة (والضمانات ذات الصلة) يمكن أن تركز على التمويل قصير الأجل للحد من المخاطر.

2. تبلغ قيمة معظم المعدات والآلات الخاصة بغالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية أقل من 15.000 دولار أمريكي – أي أقل من متوسط احتياجاتها التمويلية – وبالتالي لا تعتبر ضمانات موثوقة (حتى لو تم قبولها من قبل المصارف العراقية). وبالإضافة إلى ذلك، فإن 16% فقط من المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكنها تقديم ضمانات مناسبة على أساس الرواتب.

← الحد من الاعتماد علي ضمان قد يساعد في إطلاق التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة – ربما من خلال إنشاء ضمانات ائتمانية مناسبة.

3. يعتمد الغالبية العظمى من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الموارد الشخصية والعائلية لتأسيس وإدارة وتطوير أعمالهم، حيث ذكر 6% فقط ممن شملهم الاستطلاع أن لديهم قرضًا مصرفيًا. غالبًا ما تكون المشاريع غير راغبة حتى في فتح حسابات مصرفية بسبب عدم الثقة في سيولة المصارف (خاصة المصارف الخاصة) والمتطلبات المستندية والإجرائية المفرطة.

← يجب تبسيط وتسهيل المتطلبات المستندية والإجرائية لفتح حساب مصرفي وتقديم طلب للحصول على قرض للتغلب علي هذه المعارضة.

4. وفقًا لدراسة الاستقصائية GIZ، عند التقدم بطلب للحصول على الائتمان، أشار 22% من أصحاب/مديري المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أنهم بحاجة إلى تمويل قصير الأجل لشراء المواد الخام، و24% تمويل قصير الأجل لزيادة كمية السلع التي يتعين عليهم بيعها، 16 % تمويل طويل الأجل للحصول على الأراضي والعقارات للأعمال و25% تمويل متوسط الأجل لشراء المعدات.[15]

---

[14] محتوى هذا القسم مأخوذ إلى حد كبير ومقتبس من: GIZ. احتياجات التمويل ذات الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية: تقرير. أيار 2023. online access

[15] GIZ. احتياجات التمويل ذات الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية: تقرير. أيار 2023، ص. 49. online access. تمت إضافة التأكيد بواسطة شركة إنترناشيونال بروجكت كونسلت المحدودة.

← ثمة حاجة ملحة للقروض بين قصيرة إلى متوسطة الأمد لرأس المال المعمول به والحاجة إلى شراء المعدات الخاصة بالمشارلايع الصغيرة والمتوسطة ولسد الافتقار العام في المنتجات التي تتطلب إلى تمويل ذات أمد أقصر في السوق المالي في العراق.

5. كانت الثقافة المصرفية بين المشاريع المتوسطة والصغيرة منخفضة إلى حد ما انتشار واسع لأغلب المشاريع من المشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق، وهو أمر غير مألوف لأي من المنتجات التي تم تمويلها أكثر من القروض التقليدية (الإفراط في السحب وخطابات الضمان وتمويل رأس المال المعمول به ألخ). وبذلت المصارف جهودا طفيفة للإعلان أو التسويق عن منتجاتها، وبكلمة أخرى أدى الأمر إلى الزيادة في الوعي.

← ويتطلب تحسين وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل تحسين الحملات الإعلامية وحملات التدريب، بالإضافة إلى المنتجات المناسبة والضمانات الائتمانية.

6. يبلغ **حساب متوسط مبلغ التمويل المطلوب من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة 33.020 دولار أمريكي**، ولكن إذا تم استبعاد طلبات المبالغ الخارجية، فإن **متوسط مبلغ التمويل هو 10,000 دولار أمريكي**، مما يعكس حقيقة أن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي شركات صغيرة. إن احتياجات تمويل السيولة قصيرة الأجل، واحتياجات تمويل المواد الخام والمخزون، واحتياجات تمويل أصول الإنتاج والمعدات، تنطوي جميعها على مبالغ صغيرة نسبيًا (بحساب متوسط يبلغ 18.000 دولار أمريكي أو أقل لجميع هذه الاحتياجات). فقط احتياجات تمويل السيارات والعقارات تتطلب مبالغ أكبر قليلًا، بحساب متوسط يبلغ حوالي 40,000 دولار أمريكي.

← يمكن أن تركز منتجات القروض المناسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على حجم قرض يقل عن 50.000 دولار أمريكي، وهو النطاق الذي يركز عليه التمويل البنكي المحدود الحالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

7. تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على المبيعات بالائتمان للعملاء، حيث أفادت 55% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع أنها تبيع بالائتمان (حيث يبيع ثلثها بأكثر من 30% من إجمالي المبيعات بالائتمان). ومن بين هؤلاء، أفاد 47% أن حساب متوسط طول فترة الائتمان كان بين شهر وستة أشهر، وأفاد 50% أنها كانت بين ستة وثمانية عشر شهرًا.

← تعتبر مثل هذه المؤسسات مرشحًا مثاليًا لمنتجات الائتمان المتجددة التي لا تقدمها معظم المصارف حاليًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

8. تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضًا بشكل كبير على الائتمان لشراء المعدات والمواد اللازمة لأعمالها (47.8% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشتري المواد بالآجل، منها 33% تحصل على أكثر من 30% من مشترياتها بالآجل). ومن بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالشراء بالآجل، أفاد 39.2% أن متوسط فترة الائتمان كان بين شهر وستة أشهر، وأفاد 53.57% أنها تراوحت بين ستة وثمانية عشر شهرًا.

← وكما هو الحال في المبيعات بالآجل، تعتبر هذه المشاريع مرشحة مثالية لمنتجات الائتمان المتجددة التي لا تقدمها معظم المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4 المبادرات والبرامج الحالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

نظرًا لإحجام القطاع المالي عن تقديم الائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية، **سعت الحكومة العراقية مع مرور الوقت إلى تحسين وصولها إلى الائتمان**، وذلك في المقام الأول عن طريق إنشاء اثنين من تسهيلات إعادة التمويل الرخيصة: مبادرة الواحد تريليون دينار ومبادرة الخمسة تريليون دينار. وعلاوة على ذلك، اتخذت الحكومة **خطوات لإنشاء نظام بيئي أكثر صحة وقوة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، بما في ذلك إنشاء برامج تعاونية مع الشركاء والممولين الدوليين وإنشاء الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة.

4.1 مبادرات إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة من البنك المركزي العراقي

4.1.1 مبادرة الواحد تريليون دينار

تعد مبادرة الواحد تريليون دينار من البنك المركزي العراقي برنامج حكومي تم الإعلان عنه في حزيران 2015، ويهدف إلى تعزيز الاقتصاد العراقي من خلال تسهيل الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو وخلق فرص العمل. وبموجب هذه المبادرة، خصصت الحكومة في البداية **تريليون دينار عراقي (حوالي 760 مليون دولار أمريكي وفق سعر صرف تموز 2023) لإعادة تمويل المصارف العراقية لتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة**، مع التركيز على المشاريع العاملة في التصنيع والزراعة والقطاعات الأخرى التي لديها إمكانية النمو وتقليل الاعتماد على الصادرات. وبموجب البرنامج، يتم تقديم القروض لأكثر من 30 بنكًا عراقيًا مشاركًا بسعر فائدة منخفض - معدل إعادة تمويل بنسبة 2.9% - وتهدف إلى استخدامها للاستثمار في المعدات والمرافق والموارد الأخرى التي ستساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التوسع وخلق فرص العمل.

النتائج

لقد كانت مبادرة الواحد تريليون دينار خطوة مهمة في تزويد المصارف المحلية بتسهيلات إعادة التمويل بأسعار تنافسية للغاية لتقليل تكلفة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووفقا لمؤسسة التمويل الدولية، **فإن معظم المصارف العراقية التي تقرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفعل ذلك من خلال مبادرة الواحد تريليون دينار.**

ومع ذلك وبحلول نهاية عام 2019، تمكنت مبادرة الواحد تريليون دينار من تعزيز الإقراض لـ 3,235 مشروع صغير ومتوسط - بإجمالي 98 مليار دينار عراقي- **مما يدل على أن استيعاب الأموال من المبادرة كان محدودًا نسبيًا خلال السنوات القليلة الأولى من التشغيل**، على الرغم من أنها تسارعت بشكل ملحوظ منذ عام 2020.[16]

ومن إحدى الخطوات المثيرة للجدل التي تم تنفيذها لزيادة استيعاب أموال المبادرة كانت **رفع الحد الأقصى لتمويل الإسكان** في آب 2020 من 75 مليون دينار عراقي إلى 100 مليون دينار عراقي، مما أثار مخاوف من عدم توجيه الأموال على النحو الأمثل إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد أدى هذا إلى زيادة الإقبال (أغلبها في مجال تمويل الإسكان)، ولكنه أظهر أن تأثير المبادرة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من أهميته،

[16] Kapita. مبادرة الواحد تريليون دينار. يوليو 2021. online access

لم يصل إلى إمكاناته الكاملة. ومن المتوقع أن تستمر قروض الإسكان في الهيمنة على المدفوعات في إطار هذه المبادرة.

وعلاوة على ذلك، ظلت مبادرة الواحد تريليون دينار حتى الآن تعتمد بشكل كبير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر الأمن المناسب، لا سيما في شكل الضامنين الشخصيين (كفيل). ونتيجة لذلك، في حين لعبت مبادرة الواحد تريليون دينار دورًا في توجيه التمويل نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن تلك التي تفتقر إلى ضمانات "مناسبة" تكافح من أجل الحصول على التمويل من البرنامج وتظل مستبعدة بشكل عام.

ولذلك، يظل التحدي يتمثل في تشجيع الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن هذه المبادرة (لضمان الاستيعاب الكامل للأموال المتاحة من قبل المصارف) وخارجها (لتشجيع سوق إقراض مستدام وغير مدعوم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع مرور الوقت، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بقدر ضئيل من الأمن أو لا تتمتع بأي قدر من الأمن).

4.1.2 مبادرة الخمسة تريليون دينار

مبادرة الخمسة تريليون دينار هي مبادرة مصاحبة لمبادرة تريليون دينار وتم الإعلان عنهما في وقت واحد في عام 2015. والفرق بين الاثنين هو القناة المستخدمة وقطاع العملاء المستهدف. تهدف مبادرة الخمسة تريليون دينار إلى **تمويل مشاريع أكبر من خلال المصارف العامة فقط**. كان النجاح الرئيسي للمبادرة هو **تسهيل قروض الإسكان والتشييد**، في حين كان صرف القروض عبر المصارف العامة الصناعية والزراعية العراقية في حده الأدنى، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم الكفاءة في هذين البنكين، والذي يمكن أن يعزى إلى الافتقار إلى المعرفة التقنية والبنية التحتية.[17]

النتائج

تركز مبادرة الخمسة تريليون دينار في المقام الأول على المشاريع الأكبر حجمًا، وبالتالي كان لها تأثير محدود على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي ليست من العملاء المستهدفين للمبادرة.

4.1.3 التمويل المتبقي المتاح في إطار المبادرات

حصلت كل من مبادرة الواحد تريليون دينار ومبادرة الخمسة تريليون دينار مؤخرًا على مخصصات تمويل إضافية، مما أدى إلى **بقاء مبلغ 1.66 تريليون دينار عراقي محتمل صرفه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة** في إطار مبادرة الواحد تريليون دينار (اعتبارًا من عام 2022)، وفقًا لصندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي، كما هو موضح في الجدول 2.

[17] Al-Furat Center for Development and Strategic Studies. The Central Bank Initiative and Economic Performance. July 2022. online access

الجدول رقم 2: المخصصات والمسحوبات بموجب مبادرات الإقراض من البنك المركزي العراقي (بمليارات الدنانير العراقية)

	مبادرة					مبادرات جديدة		إجمالي المبادرات		
	المخصص الأولي	التعديل	المخصص المعدل	مسحوبات 2015 - 2020 الربع الثاني	الباقي	المخصص الجديد	مسحوبات المخصص الجديد	المخصصات التراكمية	المسحوبات التراكمية	المخصصات المتبقية
مبادرة الخمس تريليون دينار عراقي										
الزراعي	1.666	(1.493)	173	57	116	250	0	423	57	366
الصناعي	1.666	(1.493)	359	161	198	1.000	169	1.359	330	1.029
العقاري	834	0	834	784	50	4.666	3.965	5.500	4.749	751
صندوق الإسكان	834	800	1.634	1.634	0	3.366	1.850	5.000	3.484	1.516
الإجمالي	**5.000**	**(2.000)**	**3.000**	**2.636**	**364**	**9.282**	**5.984**	**12.282**	**8.620**	**3.662**
مبادرة تريليون دينار عراقي										
الإجمالي	**1.000**	**0**	**1.000**	**183**	**817**	**3.000**	**2.161**	**4.000**	**2.344**	**1.656**

المصدر: مقتطفات من صندوق النقد الدولي، العراق: عام 2022، المادة (4) التشاور، شباط 2023

4.2 الأنشطة الإضافية المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

قدمت المنظمات الدولية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي **الدعم من خلال برامج تهدف إلى تحسين القطاع المالي وزيادة فرص الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**. ومع ذلك، فإن هذه الجهود غير منسقة إلى حد كبير، بل وقد تتنافس في بعض الأحيان من حيث عروض المساعدة الفنية، وخاصة على مستوى السياسات.

4.2.1 الصندوق الاجتماعي العراقي للتنمية

إحدى المبادرات الأخيرة التي يمولها البنك الدولي هي الصندوق الاجتماعي العراقي للتنمية، وهو برنامج "يسعى إلى تحسين الظروف المعيشية والفرص المتاحة أمام الفقراء والمهمشين في العراق، وذلك عبر تحسين قدرتهم على الحصول على الخدمات الأساسية واستحداث فرص عمل قصيرة الأمد على المستوى المحلي".[18] يشتمل الصندوق الاجتماعي العراقي للتنمية، الذي تبلغ تكلفة المشروع الإجمالية 300 مليون دولار أمريكي، على مكون يسعى إلى تعزيز التمويل متناهي الصغر في العراق، ويسعى على وجه التحديد إلى تعزيز مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي ستشارك مع الصندوق الاجتماعي العراقي للتنمية في المستقبل، وبمراجعة البيئة التنظيمية للسماح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بالعمل دون إحداث اختلالات بالسوق ووضع إطار للتمويل الذي من شأنه أن يسمح بتدفق الأموال من الصندوق الاجتماعي العراقي للتنمية إلى مؤسسات التمويل متناهية الصغر بطريقة مستدامة.

[18] World Bank. What is the Iraq Social Fund for Development? February 2018. online access

4.2.2 الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة

تم إنشاء **الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة**، التي تم دعمها في الأصل بموجب مبادرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بموجب قانون وزارة التجارة/ دائرة تسجيل الشركات في عام 2009 وتعمل تحت سيطرة وإشراف البنك المركزي العراقي. تم إنشاء الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحدودة في البداية بمنحة قدرها 6 ملايين دولار أمريكي، وكان لديها محفظة بقيمة 90 مليون دولار أمريكي تركز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نهاية عام 2021، وقدمت قروضًا للشركات في قطاعات التجارة والخدمات والزراعة والصناعة. على موقعها الإلكتروني، تدرج الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحدودة سبعة مصارف مساهمة، ووفقا لمؤسسة التمويل الدولية، فقد خضعت لعملية إعادة الإطارة تحت إشراف البنك المركزي العراقي.[19,20]

4.3 تسهيلات ضمان الائتمان المتاحة في العراق

4.3.1 الشركة العراقية للكفالات المصرفية

على الصعيد العالمي، من المعروف أن تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان تلعب دورًا رئيسيًا في معالجة إخفاقات السوق وتشجيع الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. على الرغم من الإمكانات الكبيرة لضمانات الائتمان في السوق العراقية، في الوقت الحاضر، يقتصر توفير الضمانات **إلى حد كبير على الشركة العراقية للكفالات المصرفية**.

تعد الشركة العراقية للكفالات المصرفية **منشأة الضمان الوحيدة التي تم تأسيسها رسميًا في العراق**. تأسست الشركة في أذار 2006 كشركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة من قبل 11 بنكًا خاصًا مرخصًا من قبل البنك المركزي العراقي. حصلت الشركة لاحقًا على منحة دعم بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. اعتبارًا من عام 2020، أصبحت الشركة العراقية للكفالات المصرفية مملوكة لـ 16 مؤسسة مالية خاصة والعديد من الأفراد، مع محفظة ضمانات قائمة تبلغ حوالي 33 مليون دولار أمريكي.

تقدم الشركة العراقية للكفالات المصرفية **ضمانات تصل إلى 75% من مبلغ القروض المقدمة من المصارف المشاركة مقابل رسوم ضمان سنوية تصل لـ2%**. للتقدم بطلب للحصول على ضمان والحصول عليه، يجب على البنك المشارك إبرام اتفاقية بنك مشارك مع الشركة العراقية للكفالات المصرفية، والتي تحدد إرشادات تشغيل المؤسسة. الهدف الرئيسي للشركة العراقية للكفالات المصرفية هو تعزيز حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية المؤهلة على الائتمان من المصارف الخاصة.

الأداء والتبعات

لعبت الشركة العراقية للكفالات المصرفية دورًا هامًا في تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق – **فقد ضمنت أكثر من 17.000 قرض منذ إنشائها**، بإجمالي قروض يزيد عن 3 تريليون دينار عراقي. وعلى هذا

[19] وهي تشمل مصرف آشور، مصرف الشمال، مصرف الموصل، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط، المصرف الأهلي، ومصرف سومر التجاري. online access

[20] مؤسسة التمويل الدولية. سوق العراق: يخلق التعافي الاقتصادي الفرصة للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. إصدار تشرين الثاني 2022.

النحو، تعد الشركة العراقية للكفالات المصرفية مؤسسة مهمة في النظام المالي العراقي، حيث تقدم الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتساعد في دفع النمو الاقتصادي والتنمية في العراق.

الجدول رقم 3: أداء الشركة العراقية للكفالات المصرفية منذ نشأتها

عدد القروض المضمونة	المبلغ المضمون (بآلاف الدنانير العراقية)
17.860 قرض	329.257.761

المصدر: GIZ. احتياجات التمويل ذات الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية: التقرير القادر في أيار 2023.

وعلى الرغم من دورها المهم في النظام المالي العراقي، إلا أن الشركة واجهت **عددًا من التحديات** في السنوات الأخيرة، بما في ذلك شكاوى من عدد من المصارف حول غياب الشفافية والمساءلة ومخاوف بشأن جودة منتجات الضمان الخاصة بها. واستجابة لذلك، اتخذت الحكومة العراقية خطوات **لإصلاح الشركة العراقية للكفالات المصرفية وتحسين عملياتها**، وزيادة الشفافية وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر.

ومع ذلك، فإن العيب الرئيسي في الشركة العراقية للكفالات المصرفية هو تأثيرها الإضافي المحدود، نظرًا لأنها تضمن فقط القروض المصرفية المضمونة بالفعل بضمانات تتعهد بها المؤسسة المقترضة/ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وليس تلك القروض الخاصة بالمؤسسات/ المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدون ضمانات.

ردود فعل السوق بشأن الشركة العراقية للكفالات المصرفية

أجرت شركة إنترناشيونال بروجكت كونسلت المحدودة دراسة استقصائية مع العديد من المصارف والمؤسسات المالية في العراق، حيث سألت المشاركين عن آرائهم حول العمل مع الشركة العراقية للكفالات المصرفية. تضمنت الإجابات المشتركة التي قدمتها المشاريع التي تعاملت مع الشركة العراقية للكفالات المصرفية في الماضي ما يلي:

- بما أن متطلبات الضمانات للشركة العراقية للكفالات المصرفية مماثلة لتلك الخاصة بالمصارف، فإن **الفائدة الإضافية للضمان محدودة وتظل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الأمن الكافي (مثل الكفيل) مستبعدة بشكل عام** من الحصول على التمويل.
- ورأت العديد من المؤسسات المالية أن الشركة العراقية للكفالات المصرفية **يمكنها أو ينبغي لها أن تضمن 100% من مبالغ القروض**، وربما فشلت في رؤية الفوائد التي توفرها تغطية الضمان الحالية (75%).

4.3.2 الضمانات التجارية من خلال شركات التأمين

على الرغم من قلة الاهتمام **بشركات التأمين**، إلا أنها إحدى الآليات المهمة لتوفير ضمانات الائتمان في العراق.

لقد لعبت شركة التأمين العراقية العامة دورًا هامًا في تشجيع المصارف العامة على زيادة عمليات الائتمان. ولديها اتفاقية خاصة على سبيل المثال مع مصرف الرافدين الذي قرر تأمين جميع القروض الصادرة لعملائه من خلال شركة التأمين العراقية العامة سواء من خلال التأمين على الحياة أو التأمين ضد التعثر في السداد. أن جميع السيارات الممولة من مصرف الرافدين مؤمن عليها لدى شركة التأمين العراقية العامة. إن النهج العام الذي تعتمده شركة التأمين العراقية العامة في تأمين الائتمان هو تزويد المصارف الشريكة المحتملة بمتطلباتها الخاصة بامتثال العملاء لسياستها الداخلية، مما يسمح للبنك الشريك بتحديد الإئتمانات التي سيتم تضمينها في سياسة الاسترداد هذه المقدمة على أساس شهري شركة التأمين العراقية العامة.

بالإضافة إلى شركة التأمين العراقية العامة، قامت بعض المصارف العراقية **بفتح شركات تأمين خاصة بها** من أجل الحصول على ضمانات لمحافظ الإقراض الخاصة بها (بدلاً من وعلى سبيل المثال استخدام الشركة العراقية للكفالات المصرفية).

الأداء والتبعات

في حين أن شركات التأمين العراقية توفر ضمانات الائتمان، التي توفر بدروها الطمأنينة للمصارف في إقراضها (ربما بما في ذلك إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، إن الأدلة التفصيلية تظهر أن توفير ضمان الائتمان هذا لم يكن فعالًا تمامًا في توسيع نطاق الإقراض التجاري. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمصارف التي أنشأت شركات تأمين داخلية خاصة بها، تظل مخاطر الائتمان بالكامل ضمن المجموعة الأوسع، حتى لو كانت خارج الميزانية العمومية للبنك، **ونادرًا ما تتمتع شركة التأمين بخبرة أكثر تخصصًا من البنك نفسه في تقييم مخاطر الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**.

5 تسهيلات ضمان الائتمان: الفوائد والأهداف والمبادئ

5.1 فوائد تسهيلات ضمان الائتمان الفعالة

من المعترف به عالميًا أن تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان تلعب **دورًا رئيسيًا في معالجة إخفاقات السوق وتشجيع الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**. حيث تتمتع بمجموعة متنوعة من السمات الفريدة، بما في ذلك:

- القدرة على **الرافعة الرأسمالية** (تأثير الرافعة المالية).
- القدرة على **توفير رأس المال التنظيمي (وربما توفير) الإعانة** للمؤسسات المالية.
- القدرة على استخدامها **كمنصة لمواجهة التقلبات الدورية** (على سبيل المثال كسياسة استجابة في أوقات الأزمات).

وقد تم تلخيص هذه الفوائد المحتملة في الشكل 2، المقتطف من تقرير بنك التنمية الآسيوي بعنوان سياسات تحسين أداء خطط ضمان مخاطر الائتمان أثناء الأزمات المالية.

الشكل رقم : 2الفوائد المتميزة لتسهيلات ضمان مخاطر الائتمان

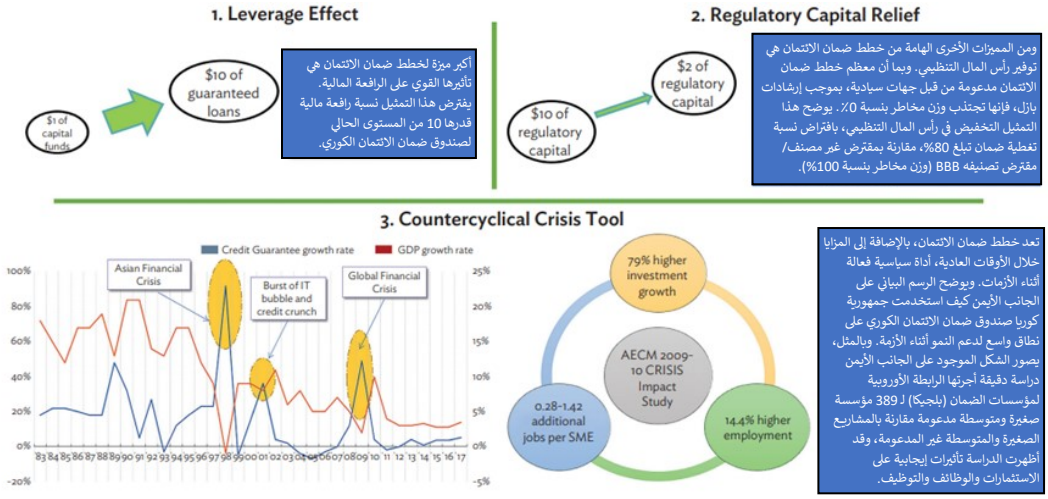

CGS = credit guarantee scheme, KODIT = Korea Credit Guarantee Fund, ROK = Republic of Korea, AECM = European Association of Guarantee Institutions.
Source: Authors' compilation.

المصدر: مصرف التنمية الآسيوي. سياسات تحسين أداء خطط ضمان مخاطر الائتمان أثناء الأزمات المالية. ملخصات بنك التنمية الآسيوي رقم (167)، إصدار أذار 2021، الصفحة (2).

نتيجة **للاعتراف المتزايد بإمكانيات تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان لمعالجة إخفاقات السوق، مثل عدم تناسق المعلومات،[21] وتعزيز الوصول المالي للشركات مثل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**، كان هناك عدد من الدراسات والتحليلات حول تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان. في حين أن قياس تأثير تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان، ولا سيما الشكل الإضافي، على مستوى العالم كان أمرًا صعبًا، فقد توصل عدد من الدراسات المثيرة للاهتمام إلى أن **تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان المصممة جيدًا يمكن أن تساهم في زيادة التمويل للمشاريع**

[21] يشير "عدم تناسق المعلومات" إلى الحالة التي يكون فيها أحد الأطراف (المحتملة) في المعاملة، مثل القرض (على سبيل المثال، المقترض أو العميل المحتمل)، في حوزته معلومات (ذات صلة) أكثر من الطرف الآخر (على سبيل المثال، المقرض).

الصغيرة والمتوسطة. وقد توصلت دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2011 إلى أن تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان ساهمت في زيادة الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما توصلت دراسة أجريت في شيلي إلى أن تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان التي تحظى بتقدير كبير- صندوق الضمان لأصحاب المشاريع الصغيرة (مرفق لضمان مخاطر الائتمان التشيلي)- زادت من احتمال حصول المشاريع الصغيرة على قرض بنسبة 14%.[23,22]

5.2 الأهداف الأساسية لتسهيلات ضمان الائتمان

من النتائج الشائعة في الأبحاث أن تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان قد تضيف قيمة محدودة، وقد ثبت أنها مكلفة وتشوه الأسواق عندما لا يتم تصميمها والالتزام بها بشكل جيد. على وجه الخصوص، قد يؤدي سوء حوكمة الشركات أو معايير الأهلية المعيبة أو الرسوم أو نسب التغطية غير المناسبة إلى عدم فعالية تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان أو إصدار ضمانات للمشاريع التي كانت ستحصل على الائتمان على أي حال - مما يوفر بشكل أساسي دعمًا ضمنيًا للمصارف لخدمة العملاء الذين كانوا سيخدمونهم، وتجنب العملاء الذين كانوا سيتجنبونهم على أي حال. ونتيجة لذلك، ثمة إجماع عالمي على أنه لكي تكون تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان فعالة، يجب أن تركز على ثلاثة أهداف أساسية (ترد بالتفصيل في الإطار):

1. استهداف المشاريع الصغيرة والمتوسطة المقيدة ماليًا أو المستبعدة **(الإضافية)**
2. توفير **الخدمات** لعدد كبير من هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة
3. أن تظل مستدامة ماليًا

تعريف الأهداف الأساسية لتسهيلات ضمان الائتمان

1. الخدمات تُشير إلى نطاق تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان، المُقاسة بعدد من الضمانات الصادرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة أو بمقدار الضمانات المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2. الإضافية قد تُشير إلى **الإضافية التمويلية** - وتمتد الضمانات بشكل رئيسي إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من قيود ائتمانية إما بسبب عدم إمكانية الوصول إليها أو بسبب الظروف غير المواتية (التكلفة، والاستحقاق، والأمن) والتي، من حيث المبدأ، لن تكون قادرة على الحصول على التمويل المناسب دون ضمان- و/ أو **الإضافية الاقتصادية**- حيث يحدث تحسن في الاقتصاد العام نتيجة لتحسين الحصول على التمويل المناسب وتوافره للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3. الاستدامة المالية تُشير إلى مبدأ مفاده أن *الخدمات والإضافية* يجب أن يتما باستخدام طريقة مستدامة ماليًا على المدى الطويل (على الرغم من كونها ليست مربحة بالضرورة)، مع قدرة تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان على احتواء الخسائر وضمان قاعدة حقوق ملكية كافية مقارنة بالتزاماتها المتوقعة.

المصدر: البنك الدولي ومبادرة (فيرست). مبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2015.

[22] واي. سعداني، وزي. أرفاي، وآر. روشا. مراجعة لخطط ضمان مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة عمل لبحث السياسات رقم (5612)، البنك الدولي، في أذار 2011.

[23] سي. لارين، وجيه. كيروز. Estudio para el fondo de garantía de pequenos empresarios. Banco del Estado، أذار 2026.

5.3 مبادئ تسهيلات ضمان الائتمان الفعالة

إدراكًا لأهمية التصميم الفعال لتسهيلات ضمان مخاطر الائتمان في تحقيق كل من الخدمات والإضافية بطريقة مستدامة ماليًا والاعتراف بالتحديات التي ينطوي عليها الأمر، قام البنك الدولي ومبادرة فيرست بتدوين **مجموعة مقبولة بشكل عام من أفضل الممارسات الدولية في عام 2015 - مبادئ التصميم والتنفيذ والتقييم لخطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.**

وهي عبارة عن مجموعة مكونة من 16 مبدءاً فرديًا تعتبر ضرورية لنجاح تسهيلات ضمان مخاطر الائتمان في **أربعة مجالات رئيسية**:

- **الإطار القانوني والتنظيمي**
- **حوكمة الشركات**
- **الإطار التشغيلي**
- **المراقبة والتقييم**[24]

انظر الصندوق تفاصيل ووصف **المبادئ 16** عبر هذه المجالات الرئيسية الأربعة

وصف المبادئ 16 لخطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الإطار القانوني والتنظيمي

المبدأ 1: يجب إنشاء خطط ضمان الائتمان ككيان قانوني مستقل على أساس إطار قانوني وتنظيمي سليم ومحدد بوضوح لدعم التنفيذ الفعال لعمليات خطط ضمان الائتمان وتحقيق نتائج سياستها.

المبدأ 2: يجب أن تتمتع خطط ضمان الائتمان بالتمويل الكافي لتحقيق أهداف سياستها، ويجب أن تكون مصادر التمويل، بما في ذلك أي اعتماد على الإعانات المالية الصريحة والضمنية، شفافة ومفصح عنها للجمهور.

المبدأ 3: يجب أن يعزز الإطار القانوني والتنظيمي الملكية المختلطة لهذه البرامج، بما يضمن المعاملة العادلة لصغار المساهمين.

المبدأ 4: يجب أن يتم الإشراف على خطط ضمان الائتمان بشكل مستقل وفعال على أساس تنظيم يتناسب مع المخاطر والذي يتم قياسه بالمنتجات والخدمات المقدمة.

حوكمة الشركات وإدارة المخاطر

المبدأ 5: يجب أن يكون لخطط ضمان الائتمان تفويض محدد بوضوح تدعمه استراتيجيات وأهداف تشغيلية تتوافق مع أهداف السياسة.

المبدأ 6: يجب أن تتمتع خطط ضمان الائتمان بإطار سليم لحوكمة الشركات مع مجلس إدارة مستقل ومختص يتم تعيينه وفقًا لمعايير محددة بوضوح.

[24] البنك الدولي ومبادرة (فيرست). مبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2015.

المبدأ 7: يجب أن تتمتع خطط ضمان الائتمان بإطار سليم للرقابة الداخلية للحفاظ على نزاهة وكفاءة عملية الحوكمة والعمليات الخاصة بها.

المبدأ 8: يجب أن تشتمل خطط ضمان الائتمان على إطار فعال وشامل لإدارة مخاطر المؤسسة الذي يحدد ويقيم ويدير المخاطر المتعلقة بعمليات خطط ضمان الائتمان.

الإطار التشغيلي

المبدأ 9: يجب أن تعتمد خطط ضمان الائتمان معايير أهلية وتأهيل محددة وشفافة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمقرضين وأدوات الائتمان.

المبدأ 10: يجب أن يعكس نهج تقديم الضمانات في مخطط ضمان الائتمان بشكل مناسب التفاوض بين الانتشار والإضافة والاستدامة المالية، مع الأخذ في الاعتبار مستوى تطور القطاع المالي في الدولة.

المبدأ 11: ويجب أن تكون الضمانات الصادرة عن خطط ضمان الائتمان جزئية، وبالتالي توفير الحوافز المناسبة للمقترضين والمقرضين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وينبغي تصميمها لضمان الامتثال للمتطلبات الاحترازية ذات الصلة للمقرضين، ولا سيما متطلبات رأس المال ضد مخاطر الائتمان.

المبدأ 12: يجب أن تتبنى خطط ضمان الائتمان سياسة تسعير شفافة ومتسقة قائمة على المخاطر لضمان أن يكون برنامج الضمان مستدامًا ماليًا وجذابًا لكل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمقرضين.

المبدأ 13: وينبغي أن تكون عملية إدارة المطالبات فعالة وموثقة بشكل واضح وشفاف، وأن توفر حوافز لاسترداد خسائر القروض، ويجب أن تتماشى مع الإطار القانوني والتنظيمي للبلد الأم.

المراقبة والتقييم

المبدأ 14: يجب أن تخضع خطط ضمان الائتمان لمتطلبات إعداد التقارير المالية الصارمة ويجب أن يتم تدقيق قوائمها المالية خارجيًا.

المبدأ 15: يجب أن تكشف خطط ضمان الائتمان بشكل دوري وعلني عن المعلومات غير المالية المتعلقة بعملياتها.

المبدأ 16: ينبغي تقييم أداء خطط ضمان الائتمان - ولا سيما انتشارها وإضافتها واستدامتها المالية - بشكل منهجي ودوري، والإفصاح عن نتائج التقييم للجمهور.

المصدر: البنك الدولي ومبادرة (فيرست). مبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2015.

6 تسهيلات ضمان الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الميزات الرئيسية والأداء والنقاط الرئيسية المستفادة

في هذا القسم، نقوم بتحليل مختلف تسهيلات ضمان الائتمان، ومقارنة ممارسات وأداء اللاعبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في القسم التالي (القسم 7)، نقترح مفهومًا مستنيرًا لآلية ضمان جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، بناءً على أفضل الممارسات الدولية والتجارب الإقليمية.

أنشأت العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صناديق وتسهيلات ضمان الائتمان لتعزيز تنمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. في حين أن أفضل الممارسات الدولية، كما هو موضح، على سبيل المثال، تعد مبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مهمة لتصميم تسهيل ضمان ائتماني فعال، فمن المهم أيضًا فهم نقاط القوة والضعف في **ممارسات تسهيل الضمان الائتماني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولتسليط الضوء على الممارسات الفعالة المطبقة في العراق وتلك التي فشلت في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**

وكجزء من هذه المراجعة، قمنا بتحليل **العديد من تسهيلات الضمان الائتماني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، بما في ذلك ما يلي:

- **مصر:** شركة ضمان مخاطر الائتمان
- **الأردن:** الشركة الأردنية لضمان القروض
- **لبنان:** كفالات
- **المغرب:** صندوق الضمان المركزي
- **فلسطين:** صندوق ضمان الائتمان الأوروبي الفلسطيني

في هذا القسم، نقدم لمحة عامة عن كل مخطط على حدة، ونختتم بملخص للنقاط الرئيسية المستفادة من تحليل صناديق التسهيل الائتماني الإقليمية.

6.1 مصر: شركة ضمان مخاطر الائتمان

المهمة: تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسهيل حصول القطاع الخاص على التمويل، مع التركيز بشكل رئيسي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

نظرة عامة والتنظيم

تأسست شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرية للمشروعات الصغيرة عام 1989 **كشركة مساهمة خاصة** بموجب أحكام القانون رقم (159) لعام 1981. وبدأت عملياتها في 1991، **وهي تعد شراكة بين القطاعين العام والخاص** وبين البنك المركزي المصري (والذي يمتلك حصة قدرها 20%) والقطاع الخاص تمتثل في (ثمانية مصارف وشركة تأمين يمتلكون حصة قدرها 80%). وتعد شركة ضمان مخاطر الائتمان الشريك الرئيسي لضمان مخاطر الائتمان للبنك المركزي المصري، وقد تم **استخدامها بكثافة بهذه الصفة خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد -19).**

وفيما يلي الأهداف المُعلنة لشركة ضمان مخاطر الائتمان:

- تشجيع مؤسسات الإقراض (المصارف والجمعيات والمؤسسات المالية) على زيادة كفاءتها في تلبية الاحتياجات التمويلية للفئات المستهدفة التي تفتقر إلى الضمانات الكافية.
- تخفيف العبء على الحكومة والقطاع العام من خلال تقليل الاعتماد عليهما في توليد فرص العمل في هذا القطاع الكبير.
- تحويل رواد الأعمال في القطاع غير الرسمي إلى مشغلين اقتصاديين رسميين.
- مساعدة المؤسسات في استكمال عمليات التوسع والتطوير والتحديث الفني من أجل تعزيز قدرتها التنافسية وقدرتها التصديرية

ووفقًا لموقعها الإلكتروني، يتألف مجلس إدارة شركة ضمان مخاطر الائتمان من **تسعة (9) أعضاء (من بينهم امرأتين)**، وذلك بالتشكيل التالي مما يعكس طبيعته العامة والخاصة:

- رئيس مجلس الإدارة - نائب محافظ البنك المركزي
- العضو المنتدب لشركة ضمان مخاطر الائتمان (عضو مجلس إدارة تنفيذي)
- وكيل محافظ البنك المركزي للتراخيص – الرقابة المصرفية
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية
- نائب رئيس البنك الأهلي المصري
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك قناة السويس
- رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمصرف العربي الدولي
- الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الاستثمار العربي

الأداء حتى الآن

وبحسب موقع شركة ضمان مخاطر الائتمان، فإنه حتى الربع الأول من عام 2021، كانت تخدم شركة ضمان مخاطر الائتمان ما يقرب من 34 ألف مستفيد، بضمان 17 مليار جنيه (حوالي 550 مليون دولار أمريكي)، مع **التركيز على القطاع الصناعي** (بنسبة 51% من محفظة الضمان).[25]

تأتي العديد من الموارد التي تستخدمها شركة ضمان مخاطر الائتمان لتأمين ضماناتها من الصناديق الائتمانية من مانحين مختلفين (مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). وبحسب الموقع الإلكتروني لشركة ضمان مخاطر الائتمان، تشكل رائدات الأعمال مانسبته 23% من محفظة شركة ضمان مخاطر الائتمان.

تتعاون شركة ضمان مخاطر الائتمان أيضًا مع العديد من الشركاء والشبكات وأصحاب المصلحة. ولديها 36 بنكًا شريكًا وهي أحد مؤسسي شبكة الضمان الأورومتوسطية وعضو في منتدى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشبكة العالمية لمؤسسات الضمان.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل شركة ضمان مخاطر الائتمان مع العديد من مؤسسات التنمية الدولية والثنائية، بما في ذلك البنك الدولي والاتحاد الأوروبي و GIZ والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبنك الائتمان لإعادة التنمية والوكالة الفرنسية للتنمية. وأخيرًا، أبرمت شركة ضمان مخاطر الائتمان مذكرات تفاهم لتبادل المعرفة وأفضل

[25] شركة ضمان مخاطر الائتمان. online access

الممارسات مع وبنك الاستثمارات العامة ومؤسسة ضمان الائتمان الماليزية وصندوق ضمان الائتمان الكوري، مما يوفر فرصًا للتعلم من بعضها البعض ومشاركة أفضل الممارسات على المستوى الدولي.

نهج وعرض الضمان

العملاء الأساسيون المستهدفون لشركة ضمان مخاطر الائتمان هم **المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**، ويتم الوصول إليهم من خلال **تقديم الضمانات للمؤسسات المالية المصرية**.

تقدم شركة ضمان الائتمان من خلال فروعها السبعة منتجات متعددة للمؤسسات المالية الشريكة، بما في ذلك **الضمانات الفردية وضمانات المحافظ وضمانات تجارة الجملة**. بينما يتم فحص الضمانات الفردية على أساس كل حالة على حدة، تقدم شركة ضمان مخاطر الائتمان ضمانات للمحفظة بناءً على معايير معتمدة مسبقًا. ويتم تقديم ضمانات تجارة الجملة لمؤسسات التمويل الأصغر لضمان محافظ القروض الصغيرة، وغالبًا ما يتم استكمالها بمساعدة فنية تغطي موضوعات مختلفة، بما في ذلك الحوكمة وإدارة المخاطر/ المحافظ والتمويل وتكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك.

وعلاوة على ذلك، قامت شركة ضمان مخاطر الائتمان مؤخرًا بتأسيس برنامج "إنجز"، وهو برنامج يهدف إلى دعم نمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر منصة رقمية شاملة تسمح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالوصول مباشرة إلى منتجات وخدمات شركة ضمان مخاطر الائتمان، حتى تتمكن من تحديد والتقدم بطلب للحصول على الخطة الأنسب[26]. وتستهدف هذه الخطط المشاريع المسجلة القائمة بقروض شراء مخزون أو معدات تتراوح قيمتها من 100.000 جنيه مصري إلى 5 ملايين جنيه مصري (حوالي 3.200 إلى 162.000 دولار أمريكي) من 12 إلى 60 شهرًا بمعدل فائدة 5٪. **ويستمر توزيع القروض من خلال المصارف ولكنها مضمونة من خلال شركة ضمان مخاطر الائتمان**. ولا تستهدف الخطة بعد قطاعات التكنولوجيا.

النقاط الرئيسية المستفادة من خبرة شركة ضمان مخاطر الائتمان

- ضمان **مشاركة القطاع الخاص** في الخطط العامة (على سبيل المثال، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص) يمكن أن يزيد من القرب من السوق وأهمية عروض البرامج.
- **السعي إلى تحقيق التنوع بين الجنسين في تمثيل مجلس الإدارة**، خاصة إذا كانت النساء من شرائح العملاء المستهدفة في محفظة الضمان.
- **يمكن أن يكون التعاون وتبادل المعرفة (على سبيل المثال من خلال مذكرات التفاهم) مفيدًا بشكل** خاص في تطوير المؤسسة ومشاركة أفضل الممارسات. حيث إن هناك مجموعة متنوعة من الشبكات والشركاء الإقليميين والدوليين التي يمكن استكشافها أيضًا في السياق العراقي، بما في ذلك، على سبيل المثال، شبكة الضمان الأورومتوسطية.
- يمكن للمؤسسة أن تشارك في **تقديم منتجات ضمان متعددة (مثل الضمانات الفردية، وضمانات المحافظ، وضمانات تجارة الجملة) اعتمادًا على الوضع الفعلي للسوق والعملاء المستهدفين**. تعتبر حلول المحفظة/ تجارة الجملة أكثر ملاءمة للعملاء على نطاق صغير وقياسي نسبيًا (أي العملاء متناهيين الصغر)، في حين أن المزيد من الضمانات الفردية تكون ذات صلة على نطاق واسع أو العملاء المميزين.

[26] شركة ضمان مخاطر الائتمان. Engz. online access

- يمكن أن يؤدي **استخدام المنصات الرقمية لتوفير المعلومات مباشرة للعملاء المحتملين** حول الضمانات المتاحة (وتحديد المؤسسة المالية المناسبة إذا كانت مؤهلة) إلى زيادة استيعاب برامج الضمان.

6.2 الأردن: الشركة الأردنية لضمان القروض

المهمة: تعزيز الفرص أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للحصول على الائتمان المناسب من خلال توفير ضمانات القروض وزيادة الصادرات الأردنية والمبيعات المحلية من خلال توفير التأمين الائتماني على أساس مستدام.

نظرة عامة والتنظيم

تأسست الشركة الأردنية لضمان القروض بموجب قانون الشركات الأردني في عام 1994. وقد تم إنشاؤها استجابة لقرار مجلس الوزراء لعام 1993 بالموافقة على إنشاء شركة عامة محدودة لضمان قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. **وهي تعمل كشركة مساهمة عامة محدودة مصنفة ككيان تنموي غير ربحي**.

كان الاكتتاب في أسهم الشركة الأردنية لضمان القروض مقتصرًا في البداية على البنك المركزي الأردني (نيابة عن الحكومة الأردنية)، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. وقد بلغ رأس المال الأولي للشركة الأردنية لضمان القروض 7 ملايين دينار أردني (أي ما يعادل 10 ملايين دولار أمريكي بسعر صرف 2023). وجاء اكتتاب البنك المركزي الأردني من **منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** والتي تم تضمينها في اتفاقية مشروع ضمان القرض الموقعة بين الحكومة الأردنية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 1988. واعتبارًا من عام 2011، كان رأس مال الشركة الأردنية لضمان القروض مملوكًا من قبل **العديد من المساهمين**، بما في ذلك البنك المركزي بحصة تصل نسبتها إلى (47%)، والمصارف التجارية بحصة تصل نسبتها إلى (18%)، والأفراد بحصة تصل نسبتها إلى (18%)، والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية بحصة تصل نسبتها إلى (11%) والشركات الخاصة بحصة تصل نسبتها إلى (5%).[27]

يضم مجلس إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض (في عام 2023) أحد عشر عضوًا (من بينهم أربعة نساء)، وذلك بالتشكيل التالي مما **يعكس طبيعته العامة والخاصة**:

- رئيس مجلس الإدارة - محافظ البنك المركزي الأردني
- نائب رئيس مجلس الإدارة- من أحد المصارف التجارية (بنك القاهرة عمان)
- ثلاثة أعضاء إضافيون يمثلون البنك المركزي الأردني
- أربعة أعضاء يمثلون المصارف (مصرف الاتحاد، المصرف الأهلي الأردني، المصرف العربي، مصرف الإسكان للتجارة والتمويل)
- عضو مجلس إدارة يمثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- عضو إضافي مستقل في مجلس الإدارة

[27] خطط ضمان الائتمان: أداة لتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة عمل لبرنامج الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2011.

الأداء حتى الآن

وفقًا تقريرها السنوي لعام 2022، ضمنت الشركة الأردنية لضمان القروض 2,293 قرضًا خلال العام 2022، بقيمة إجمالية 185.7 مليون دينار أردني (حوالي 262 مليون دولار أمريكي).[28]

نهج وعرض الضمان

وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان التركيز الأساسي للشركة الأردنية لضمان القروض هو الحد من البطالة وتشجيع مشاركة المصارف في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبمرور الوقت، قامت الشركة الأردنية لضمان القروض **بتطوير برامج ضمان متعددة**، يتضمن العديد منها التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضًا إلى أن الشركة الأردنية لضمان القروض قامت بتطوير "**قاعدة بيانات موسعة** للمعلومات عن المشاريع الأردنية والمصرية **التي تقدم خدمات مماثلة لتلك التي يقدمها مكتب مرجع الائتمان**".[29]

ويوضح الجدول 4 برامج الضمان المختلفة التي تقدمها الشركة الأردنية لضمان القروض.

ومن خلال خيار ضمان قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تسعى الشركة الأردنية لضمان القروض إلى تشجيع المؤسسات المالية على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتمويل المناسب على أساس **الجدوى المالية والتدفق النقدي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة** (بدلاً من الاعتماد على توافر الضمانات)، إلى **جانب تغطية ضمان التمويل للشركة الأردنية لضمان القروض**. وكما هو موضح في الجدول 4، تغطي الشركة الأردنية لضمان القروض ما يصل إلى 250.000 دينار أردني (حوالي 353.000 دولار أمريكي)، مع فترات سداد تصل إلى 72 شهر **وتغطية بنسبة 70%** (والتي يمكن زيادتها إلى 80% إذا كان المشروع مملوكًا و/أو مُدارًا من قبل النساء). وتزداد التغطية بشكل أكبر إذا كان الضمان الائتماني متعلقًا بالصادرات (أي حتى 90%).

يجب **تقديم** جميع طلبات ضمان القروض الخاصة بالشركة الأردنية لضمان القروض **من خلال أحد المصارف المشاركة** (القائمة متاحة على الموقع الإلكتروني للشركة الأردنية لضمان القروض)، والتي تتواصل مع الشركة الأردنية لضمان القروض للحصول على الموافقة على الضمان. بمجرد تقديم نموذج طلب ضمان القرض إلى الشركة الأردنية لضمان القروض للنظر فيه، وفقًا لموقعها على الإنترنت، **ستقوم الشركة الأردنية لضمان القروض بالرد على المؤسسات المالية بقرار بشأن الضمان خلال يومين عمل.**

وعلاوة على ذلك، واعتبارًا من عام 2011، تستفيد المصارف المشاركة التي تستخدم الخدمات المُقدمة من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض من الامتيازات التالية من البنك المركزي:

- تعتبر القروض التي تضمنها الشركة الأردنية لضمان القروض "قروضا جيدة" **حيث يتنازل البنك المركزي عن المخصصات العامة لها طوال مدة القرض**، مع التنازل عن مخصصات القروض المتعثرة للسنة الأولى من التخلف عن السداد (ولكنها تسري اعتبارا من السنة الثانية).
- يعد جزء من أصول البنك المشارك من القروض المضمونة من الشركة الأردنية لضمان القروض أصولًا مفضلة، مما **يقلل من المتوسط المرجح لملاءة رأس المال** المطلوبة من المصارف.[30]

[28] التقرير السنوي التاسع والعشرون لعام 2022 الخاص بالشركة الأردنية لضمان القروض. online access
[29] خطط ضمان الائتمان: أداة لتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة عمل لبرنامج الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2011.
[30] خطط ضمان الائتمان: أداة لتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة عمل لبرنامج الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2011.

الجدول رقم 4: برامج الضمان المختلفة الخاصة بالشركة الأردنية لضمان القروض

الاسم	الحد الأقصى لمبلغ القرض (بالدينار الأردني)	أقصى فترة للسداد (بالشهور)	نسبة الضمان (%)
برامج ضمان القروض الإنتاجية			
ضمان قرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	250.000 (353.000 دولار أمريكي)	72	%70
ضمان القروض الصغيرة	15.000 (21.200 دولار أمريكي)	36	%70
ضمان التمويل الصناعي (إجادة)	1.000.000 (1.413.000 دولار أمريكي)	96	%80
ضمان الإيجار (إجادة)	1.000.000 (1.413.000 دولار أمريكي)	86	%70
برنامج كفالة – التمويل الإسلامي (الصناعات/ الخدمات)	1.000.000 (1.413.000 دولار أمريكي)	96	%70
برنامج كفالة - التمويل الإسلامي (التجارة)	250.000 (353.000 دولار أمريكي)	72	%70
برنامج ضمان المشاريع الريادية	75.000 (106.000 دولار أمريكي)	96	%80
برنامج ضمان المشاريع الناشئة الصغيرة	250.000 (353.000 دولار أمريكي)	96	%85
برنامج الطاقة المتجددة	500.000 - 350.000 (705-494.000 دولار أمريكي)	60-36	%70
البرنامج الوطني لمواجهة جائحة كوفيد-19	1.000.000 (1.413.000 دولار أمريكي)	54	%85
برنامج البنك المركزي لضمان تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر	25.000 (35.310 دولار أمريكي)	42	%85
ضمانات القروض العقارية والقروض الشخصية			
ضمان القرض العقاري	75.000 (106.000 دولار أمريكي)	300	%75
ضمان قرض شراء أرض	50.000 (71.000 دولار أمريكي)	120	%70
ضمان قروض الإسكان لذوي الدخل المنخفض والمتوسط	35.000 (49.400 دولار أمريكي)	300	%90
برامج ضمان ائتمان الصادرات			
ضمان ائتمان الصادرات	7.500.000 (10.6 مليون دولار أمريكي)	6	%90
ضمان ائتمان المبيعات المحلية	4.000.000 (5.65 مليون دولار أمريكي)	6-4	%90 - 80

المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة الأردنية لضمان القروض (link)

النقاط الرئيسية المستفادة من تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض

- توضح تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض قيمة المشاركة مع القطاع الخاص، وخاصة على مستوى مجلس الإدارة، مع الحفاظ على هدف التنمية.
- كما هو الحال مع شركة ضمان القروض في مصر، توضح الشركة الأردنية لضمان القروض التنوع بين الجنسين في تمثيل مجلس الإدارة، وهو ما ينبغي السعي إليه خاصة إذا كانت النساء من شرائح العملاء المستهدفة في محفظة الضمان.
- تظهر تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض قيمة الاستفادة من تمويل المنح الدولية الأولية (في حالة الشركة الأردنية لضمان القروض من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) لإنشاء وبناء صندوق ضمان القروض مع مرور الوقت.
- تقديم برامج ضمان مختلفة، وعلى وجه الخصوص، تصميم نسبة التغطية (النسبة المئوية للقرض الذي يغطيه الضمان) على أساس البرنامج والقطاع المستهدف يمكن أن يكون مفيدا في تحفيز الاستيعاب وضمان الإضافة من خلال استهداف شرائح معينة مثل النساء أو الصادرات. ومع ذلك، فقد قامت الشركة الأردنية لضمان القروض بتطوير هذه البرامج على مدار 30 عامًا، وقد ترغب صناديق ضمان القروض الأقل رسوخًا في إبقاء الأمور بسيطة في البداية.
- عند إنشاء نهج الضمان الفردي (بدلاً من نهج المحفظة)، تعد الاستجابة السريعة وموافقة الضمان للمؤسسات المالية من قبل تسهيلات ضمان الائتمان أمرًا بالغ الأهمية. وتهدف الشركة الأردنية لضمان القروض إلى تقديم الرد خلال يومي عمل.
- يمكن لكفاية رأس مال البنك المركزي وتخفيف المخصصات للمؤسسات المالية والبنوك المشاركة أن يؤديا إلى زيادة كبيرة في الإقراض للقطاع الخاص، إن أمكن، وتشجيع استيعاب استخدام الضمانات من صندوق الضمان المركزي، كما توضح تجربة الأردن.
- بينما تقوم صناديق الائتمان بجمع المعلومات حول مختلف الأعمال التجارية من خلال التعاون مع المؤسسات المالية، يمكنها أيضًا دفع عملية إعداد التقارير إلى مكاتب تسجيل الائتمان وتعزيز إعداد التقارير الائتمانية على المستوى الوطني.

6.3 لبنان: كفالات

المهمة: مساعدة المؤات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل من المصارف التجاري من خلال توفير ضمانات القروض بناء على خطط العمل/دراسات الجدوى التي توضح جدوى النشاط التجاري المقترح.

عرض عام وتنظيم

شركة كفالات ش.م.ل هي شركة مالية لبنانية تركز على تقديم ضمانات لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف اللبنانية في القطاعات الاقتصادية التالية: الصناعة والزراعة والسياحة والحرف التقليدية والتكنولوجيا المتقدمة. إنها مملوكة للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع (75% من الأسهم) و50 مصرفاً لبنانياً (25% من

الأسهم).[31] تأسست الشركة بموجب القانون التجاري اللبناني، وصدر قانون خاص يسمح للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع بالاكتتاب في رأسمال شركة مالية.[32]

كشركة خاصة، يتعين على كفالات الالتزام بقرارات مصرف لبنان المركزي وتخضع لرقابة لجنة الرقابة على المصارف بلبنان. يطلب البنك المركزي تقريرًا شهريًا يتم إعداده وتقديمه من قبل الإدارة المالية في شركة كفالات.[33]

يضم مجلس شركة كفالات، اعتباراً من عام 2023، ستة أعضاء موزعين بالتساوي بين المؤسسة الوطنية لضمان الودائع والمصارف:

- الرئيس والمدير العام ممثلاً للمعهد الوطني لضمان الودائع
- عضوين إضافيين يمثلان المعهد الوطني لضمان الودائع
- ثلاثة أعضاء يمثلون المصارف اللبنانية (البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل، فرنسبنك ش.م.ل، بنك عوده ش.م.ل – مجموعة عوده سارا دار)

يعمل رئيس شركة كفالات أيضًا كمدير عام للشركة.

الأداء حتى اليوم

وفقًا لبياناتها المالية المدققة لعام 2021، كان لدى شركة كفالات في نهاية عام 2021 قاعدة أصول بقيمة 106.4 مليار ليرة لبنانية (حوالي 7.1 مليون دولار أمريكي بمعدل 2023) والتزامات بموجب الضمانات المالية الصادرة بقيمة 70.1 مليار ليرة لبنانية (4.7) مليون دولار أمريكي) من حسابها الخاص. و16.6 مليار ليرة لبنانية (1.1 مليون دولار) بالمشاركة مع أموال طرف ثالث.

ضمان المنح والنهج

تستفيد القروض التي تضمنها كفالات من دعم أسعار الفائدة (المقدمة للمقترضين، بتمويل من الخزنة اللبنانية ويديرها البنك المركزي) التي تم تقديمها لتصدي تأثير التزاحم الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة في لبنان الناجم عن اقتراض القطاع العام. تشترط بعض ضمانات شركة كفالات على المصارف الشريكة عدم فرض أي متطلبات ضمانات إضافية على المقترضين، لكن القرار النهائي بشأن منح القرض يقع على عاتق البنك التجاري. تستفيد القروض المضمونة من قبل كفالات (بالعملة المحلية) أيضًا من إعفاء البنك المركزي من شرط الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل من تكلفة رأس مال المصرف.

تقدم شركة كفالات العديد من البرامج تشمل:[34]

---

[31] أخذت كافة المعلومات الواردة في هذا القسم من موقع كفالات (https://kafalat.com.lb/) ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك

[32] مخططات ضمان الائتمان: أداة لتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة عمل لبرنامج الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2011.

[33] مخططات ضمان الائتمان: أداة لتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة عمل لبرنامج الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2011.

[34] لم يتم تضمين برامج كفالات المبتكرة والشركات الناشئة والابتكار في هذه القائمة، والتي تم تعليقها وفقًا للموقع الإلكتروني، أو صندوق إعادة بناء أعمال بيروت وتحسينها (B5)، الذي يركز على دعم المنح للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر. ومؤسسات التمويل الأصغر بعد انفجار مرفأ بيروت. يشير موقع كفالات أيضًا إلى برنامج iSME، الذي تموله الحكومة اللبنانية والبنك الدولي، والذي يشجع الاستثمار في الأسهم من خلال زيادة تمويل الاستثمار في المراحل المبكرة من خلال منح تطوير المفاهيم أو الاستثمارات المشتركة في الأسهم.

- **أساسيات كفالات:** ضمانات للأصول الثابتة واحتياجات رأس المال المتداول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، قرض بحج أقصى يصل إلى 300 مليون ليرة لبنانية (20,000 دولار أمريكي)، ومدة قرض تصل إلى سبع سنوات وبمعدل تغطية 75%.
- **كفالات بلس:** يركز على تسهيل التمويل للطاقة الإنتاجية الجديدة أو استمرارية الإنتاج الحالي والتوظيف، بحجم قرض يتراوح بين 400 إلى 600 مليون ليرة لبنانية (26,633 إلى 39,950 دولار أمريكي)، ومدة قرض تصل إلى سبع سنوات ومعدل تغطية 85%.
- **كفالات الزراعة:** توفر ضمانات للأنشطة الزراعية والزراعة وزراعة الأشجار، بحد أقصى للقرض يبلغ 65 مليون ليرة لبنانية (4,328 دولاراً أمريكياً)، ويرتفع إلى 480 مليون ليرة لبنانية (31,960 دولاراً أمريكياً) لزراعة الأشجار، ومدة القرض تصل إلى سبع سنوات. (10 سنوات لزراعة الأشجار) وبنسبة تغطية 85% (75% لزراعة الأشجار). لا يجوز للبنك المقرض أن يطلب ضمانات فوق ضمان شركة كفالات.
- **كفالات للطاقة:** توفر ضمانات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للاستثمار في مشاريع كفاءة الطاقة أو الطاقة المتجددة. يختلف الحد الأقصى للمبالغ والشروط حسب الاستثمار، وهناك نسبة تغطية تصل إلى 75% لجميع الاستثمارات.

رسوم شركة كفالات تتكون من عمولة بنسبة 2.5% بشكل عام على القيمة المستحقة للضمان (ولكن 2% على الضمانات المتعلقة بالطاقة)، مع ختم ضريبي بنسبة 0.4% على قيمة الضمان.[35]

النقاط الرئيسة الأساسية من خبرات كفالات

- ينقسم مجلس إدارة كفالات بين القطاع العام (المؤسسة الوطنية لضمان الودائع) وتمثيل القطاع الخاص، مما يضمن مشاركة القطاع الخاص.
- تشترط بعض ضمانات كفالات على المصارف الشريكة عدم فرض أي متطلبات ضمانات إضافية على المقترضين من أجل ضمان الإضافة، ولكن تتم معايرتها بعناية مع المؤسسات المالية.
- تستفيد أيضا القروض المضمونة من قبل كفالات (بالعملة المحلية) من إستثناءالبنك المركزي من شرط الاحتياطي القانوني، مما يقلل من تكلفة رأس مال البنك.
- تتراوح نسب التغطية في كفالات من 75% إلى 85% حسب نوع العميل والبرنامج.
- لدى كفالات برنامج ضمان مخصص للقطاع الزراعي بنسبة تغطية مناسبة نسبياً (85%).
- تقدم كفالات تقارير منتظمة إلى مصرف لبنان المركز.

6.4 المغرب: تمويل كوم

المهمة: تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال تقاسم المخاطر مع القطاع المالي وتصحيح إخفاقات السوق للشركات والأفراد

عرض عام وتنظيم

لشركة الوطنية للضمان والتمويل في المغرب (س.ن.ف.ج.ي) أو تمويل كوم، المعروفة سابقًا باسم الصندوق المركزي للضمان (س.م.ض)، هي شركة عامة محدودة يحكمها القانون المصرفي. تأسست عام 1949، وتم

[35] راجع موقع كفالات لمزيد من التفاصيل: https://kalafat.com.lb/

تحويلها بموجب القانون 36.20 الصادر في تموز 2020 إلى شركة عامة وتم تغيير علامتها التجارية لتصبح "تمويل كوم" في عام 2021. وهي المصدر الوحيد للضمانات العامة لتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. يكمل عروض التمويل للقطاع الخاص، ويسعى إلى خلق الإضافة وتطوير القطاع الخاص.

يضم مجلس إدارة تمويل كوم من 10 أعضاء (أربعة منهم نساء، واثنتان تمثلان جمعيات صناعية وثلاثة مستقلين):

- وزير الاقتصاد والمالية – رئيساً للمجلس
- ممثلان عن وزارة المالية
- ممثل عن وزارة الصناعة
- ممثل عن وزارة الزراعة
- ممثل عن الاتحاد المهني للمصارف المغربية
- ممثل عن الاتحاد العام لمقاولات المغربية
- ثلاثة ممثلين مستقلين

الأداء حتى الآن

وفقًا لتقريرها السنوية لعام 2021، قامت تمويل كوم بحشد62,8 مليار درهم (6 مليار دولار أمريكي) في عام 2021 لدعم 307,940 عملية/شركة مختلفة. وبشكل أكثر تحديدًا، بلغ حجم ضماناتها الائتمانية 50,6 مليار درهم (4,9 مليار دولار أمريكي)، وتضمن 94,700 قرضًا، منها 75,640 قروضًا للشركات و19,060 قروضًا للأفراد.

ضمان المنح والنهج

من خلال مكاتبها المنتشرة في ثمانية مواقع في المغرب، تشارك شركة تمويل كوم في الأنشطة التالية، من بين أنشطة أخرى:

- ضمان تجاري (منتجات "الضمان"): تسهيل حصول المشاريع القابلة للاستمرار على الائتمان من خلال تقاسم المخاطر مع المصارف، مع تغطية تتراوح بين 50% إلى 80% من الائتمان
- الضمانات الفردية: ضمانات ائتمانية للأفراد ذوي الدخل المحدود أو غير المنتظم لتشجيع الوصول إلى الملكية والتعليم وما إلى ذلك.
- تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة: تمويل مشترك مع المصارف بشروط ميسرة لقروض الاستثمار في القطاعات التي تعتبر ذات أهمية خاصة للدولة
- تمويل أسهم المشاريع الناشئة: يدعم المشاريع الناشئة والمشاريع المبتكرة من مرحلة فكرة المشروع إلى جمع الأموال

يغطي ضمان إكسبريس القروض المقدمة للمؤسسات في جميع القطاعات باستثناء قطاع العقارات والصيد في أعماق البحار بمبلغ يصل إلى مليون درهم مغربي (98.370 دولار أمريكي)، مع نسبة تغطية تصل إلى 70% (80% للمشاريع التي تقودها النساء). تختلف الرسوم، ولكن بالنسبة للقروض قصيرة الأمد (أقل من 12 شهرًا) يتم فرض رسوم بنسبة 0.5% عند إصدار الضمان وفي كل مرة يتم تجديد القرض، بينما بالنسبة للقروض المتوسطة إلى طويلة الأمد يتم فرض رسوم ثابتة بنسبة 1.5%. يغطي ضمان أتاسير وضمان استثمار القروض المقدمة للمؤسسات في كل القطاعات باستثناء قطاع العقارات والصيد في أعماق البحار بمبالغ تفوق مليون درهم مغربي (89.370 دولار أمريكي)، بنسب تغطية تتراوح بين 50% إلى 70% حسب عوامل مختلفة.

النقاط الرئيسة الأساسية من خبرات تمويل كوم

- من الجوانب الهامة لأي صندوق ضمان ائتماني أو مؤسسة ذات صلة أن يكون ضمان تكاملها مع القطاع الخاص ومزاحمة نشاط القطاع الخاص والإقراض بدلاً من مزاحمته. وكان الهدف من إعادة إطارة صندوق الضمان المركزي السابق وتحويله إلى تمويل كوم هو ضمان التكامل مع القطاع الخاص.
- إن أفضل الممارسات الدولية هي "حماية" أنشطة ضمان الائتمان، إن لم يكن فصلها تمامًا، عن الإقراض في مؤسسات تمويل التنمية العامة. ومن غير الواضح كيف تقوم شركة تمويل كوم بفصل أنشطة الضمان الخاصة بها عن التمويل المشترك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أو تمويل المشاريع الناشئة.
- إن تقديم نسبة تغطية أعلى للإقراض للنساء أو المشروعات التي تقودها نساء (80% بدلاً من 70% في حالة تمويل كوم) يمكن أن يشجع المؤسسات المالية على تركيز الإقراض على النساء أو القطاعات المستهدفة الأخرى.
- يمكن الاستفادة من استخدام هياكل الرسوم المختلفة (رسوم الإصدار المسبقة مقابل رسوم بأسعار ثابتة) اعتمادًا على مدة القرض المضمون.

6.5 فلسطين: الصندوق الأوربي الفلسطيني لضمان الائتمان (ص.أ.ف.ض.أ)

المهمة: المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز الاستثمار في المشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال ضمانات القروض والإقراض والاستثمار في المشاريع المبتكرة ودعم المساعدة الفنية

عرض عام وتنظيم

تم إنشاء الصندوق الأوربي الفلسطيني لضمان الائتمان كبرنامج تنمية للسلطة الفلسطينية، بتمويل من المفوضية الأوروبية وبنك التنمية الألماني (KfW) وبنك الاستثمار الأوروبي، لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم إنتاج الدخل بشكل مستديم وخلق فرص العمل والحد من الفقر. تم تأسيس الصندوق الأوربي الفلسطيني لضمان الائتمان كمؤسسة غير ربحية بموجب قانون لوكسمبورغ.

وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، تم إنشاء الصندوق في البداية لمعالجة مشاكل سيولة الأعمال الناشئة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بما في ذلك شروط الائتمان الصارمة (أي 100٪ نقدًا مقدمًا للمشتريات) المفروضة على التجار الفلسطينيين.[36]

لم يكن من السهل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإطار إدارة الصندوق الأوربي الفلسطيني لضمان الائتمان من موقعه على الإنترنت، مما قد يدل على الافتقار إلى الشفافية مقارنة بصناديق س.ج.م الأخرى.

الأداء حتى الآن

تمت الموافقة على ضمانات لعدد 600 قرض من قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2022، بإجمالي مبلغ مضمون قدره 38,652,525 دولارًا أمريكيًا، مقابل 411 قرضًا و22,218,336 دولارًا أمريكيًا في عام 2021.[37] وأغلب ضمانات الصندوق الأوربي الفلسطيني لضمان الائتمان لقطاع التجارة. وفقًا لموقع الصندوق الأوربي الفلسطيني لضمان الائتمان ، يبلغ صندوق ضمان الائتمان حاليًا 29 مليون يورو.

[36] مخطط ضمان الائتمان: أداة لتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورقة عمل لبرنامج الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2011.
[37] النشرة ربع السنوية للصندوق الأوربي الفلسطيني لضمان الائتمان ديسمبر 2020. العدد رقم 60.

ضمان المنح والنهج

يعمل صندق النقد الفلسطيني لضمان مخاطر الاتمان على تحفيز الإقراض المصرفي للمشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة القادرة على الاستمرار من خلال توفير:

- ضمانات الائتمان الفردية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات المالية على أساس تقاسم المخاطر
- حصول مؤسسات التمويل الأصغر على التمويل من خلال إصدار ضمانات لتغطية قروضها التجارية
- ضمانات المحفظة للمصارف في فلسطين لتقليص حجم عملياتها من خلال تغطية محافظ قروض التمويل الأصغر الخاصة بها على أساس تقاسم المخاطر

وفيما يتعلق بضمانات الائتمان الفردية، فإن القروض الجديدة فقط هي المؤهلة للحصول على ضمانات من صندق النقد الفلسطيني لضمان مخاطر الاتمان، ويشترط الحصول على موافقة من مكتب الائتمان التابع لسلطة النقد الفلسطينية لكل قرض. تتراوح فترات استحقاق القرض من سنة واحدة إلى خمس سنوات، والحد الأقصى لمبلغ القرض هو 100,000 دولار أمريكي، والقروض محددة بقرض واحد كل عامين.

المقترضون المؤهلون هم شركات صغيرة ومتوسطة مملوكة للقطاع الخاص (20 موظفًا أو أقل) ولديها تدفق نقدي كافٍ ولكنها تفتقر إلى ضمانات كافية للحصول على قرض مصرفي. المشاريع الناشئة غير مؤهلة، ونسبة التغطية 60%.

النقاط الرئيسية من تجربةصندوق النقد الفلسطيني لضمان مخاطر الائتمان

- يمكن إنشاء صناديق تمويل جماعية فعالة بالتعاون مع الممولين الدوليين، الذين يمكنهم أيضًا تقديم المساعدة الفنية لإنشاء الإطار الشامل.
- في مثل هذا الوضع، قد يوصي الممولون الدوليون بإنشاء صندق نقد لضمان مخاطر الائتمان كمؤسسة غير ربحية أو أي نوع آخر من المؤسسات في بلد آخر(على سبيل المثال، كمؤسسة في لوكسمبورغ في مثل حالة صندوق النقد الفلسطيني لضمان مخاطر الائتمان) ويمكن أخذ ذلك في الاعتبار لسهولة إنشاء الأموال ووضعها وكذلك لأغراض المراقبة وإعداد التقارير.
- يوضح صندوق النقد الفلسطيني لضمان مخاطر الائتمان أنه، بالإضافة إلى ضمانات الائتمان المقدمة لتسهيل إقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يمكن لصناديق التمويل الجماعي أيضًا تقديم ضمانات لمؤسسات التمويل الأصغر لتغطية قروضها التجارية (نظرًا للتحديات التي تواجه إعادة التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر في العديد من البلدان).

7 توصيات لإنشاء آلية أو تسهيلات لضمان مخاطر الائتمان في العراق

ومن الضروري أن يتم تصميم صندوق ضمان القروض العراقي الجديد وتشغيله بشكل صحيح لتحقيق الانتشار والإضافة، مع السعي لتحقيق الاستدامة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات المدونة في مبادئ البنك الدولي لخطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة[38].

وتشير التجربة الدولية العامة إلى أن صناديق القروض السيادية، وخاصة تلك الموجودة في بيئات عالية المخاطر، تجد صعوبة في تحقيق الاستدامة المالية، خاصة في السنوات الأولى من التشغيل. لذلك، تؤكد شركة شركة إنترناشيونال بروجكت كونسلت المحدودة على أن الضرورة الأساسية لأي صندق نقد ائتماني جديد يجب أن يعتبر محركا اساسيا واختيار مبدئي(أي أساسي اولي) في البداية، مع إطار بسيط وعروض المنتجات. يجب أن يعتمد نهج الضمان والعروض على احتياجات السوق وتستجيب لها، مما يوفر عرض قيمة قويًا للمقرضين المشاركين ويضمن الاستيعاب الكافي.

وكما ذكرنا سابقًا، يشير الانتشار إلى حجم صندوق ضمان القروض، مقاسًا بعدد الضمانات الصادرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة أو بمقدار الضمانات القائمة. من حيث المبدأ، كلما زاد الانتشار، كلما كان تأثير صندوق ضمان الائتماني أقوى على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تعتمد إضافة وتأثير صندوق الضمان الائتماني على توفير الائتمان لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على ما إذا كانت الضمانات تمتد بشكل أساسي إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني بالفعل من قيود ائتمانية - وبعبارة أخرى، تلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها أي إمكانية للحصول على التمويل، أو بدون ضمانات أو إمكانية الوصول إليها لتمويل لا يتناسب مع احتياجاتهم بسبب ارتفاع أسعار الفائدة أو آجال الاستحقاق غير المناسبة أو متطلبات الضمان الصارمة. ولذلك، بالإضافة إلى محاولة تعظيم الانتشار، ينبغي الحرص على ضمان قيام صندوق ضمان الائتماني بتوفير الإضافات وتحسين قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل عن طريق إزالة القيود الائتمانية (بدلاً من دعم المصارف في جهودها الحالية).

وأخيرا، فإن الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من قيود ائتمانية ينطوي على أن يكون لدى صندوق الائتمان الحرج رغبة عالية نسبيا في المخاطرة. رغبة أعلى في المخاطرة مقارنة بالمؤسسات المالية الشريكة (على الأقل في البداية). لتحفيز وتحفيز المؤسسات المالية لإزالة القيود الائتمانية. ومن الناحية المثالية، إذا تمت إدارة نظام الضمان بشكل احترافي ولديه إدارة متطورة للمخاطر، فسوف تدرك المؤسسات المالية المتعاونة أن تصورات المخاطر التي كانت لديها في البداية بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد تكون متحفظة بشكل مفرط وبالتالي تصبح أكثر استجابة لاحتياجات قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع مرور الوقت. وبالتالي، فإن المهمة الرئيسية لبرنامج الضمان هي تحفيز المقرضين الشركاء على المغامرة في المجموعات المستهدفة التي كانت تعاني من نقص الخدمات سابقًا باستخدام تقاسم المخاطر كوسيلة لتطوير الأعمال. وفي حين أن معظم صناديق القروض المشتركة الممولة من القطاع العام بشكل كامل أو جزئي ليست مصممة أو من المتوقع أن تحقق أرباحًا كبيرة في المقام الأول، إلا أنها يجب أن تهدف إلى أن تصبح مستدامة بعد بضع سنوات أثناء متابعة مهمتها التنموية.

[38] البنك الدولي ومبادرة فيرست مبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. 2015. online access

توضح الأقسام التالية بالتفصيل التحديات والتوصيات الرئيسية لإنشاء تسهيل أو آلية ضمان ائتماني جديدة ناجحة في العراق، بناءً على أفضل الممارسات الدولية والإقليمية في جميع مجالات السياسات والعمليات.

7.1 الإطار القانوني والتنظيمي

كما ورد في المبادئ الأولى لخطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن أفضل الممارسات على المستوى الدولي هي إنشاء صندوق ضمان الائتمان ككيان قانوني مستقل (أي مع مجلس إدارة وإدارة مستقلين) على أساس نظام قانوني وتنظيمي سليم ومحدد بوضوح. نطاق.

ومن بين 60 مؤسسة حكومية عامة شملها الاستطلاع على مستوى العالم في عام 2016، كان 78% منها عبارة عن كيانات قانونية مستقلة تم إنشاؤها بموجب قانون أو مرسوم أو تشريعات خاصة أخرى.[39] ومن المهم للغاية أن يكون لدى صندوق الضمان الائتماني إطار قانوني وتنظيمي سليم لدعم التنفيذ التشغيلي وتحقيق أهداف السياسة، على النحو الأمثل من خلال قانون التخصيص أو التشريعات الخاصة بالمؤسسة. إن إنشاء كيان قانوني منفصل يزيد من قدرة صندوق الضمان الائتماني على الاستفادة من رأس المال بشكل فعال مع مرور الوقت.

القيود الزمنية. ونظراً للوقت اللازم لإنشاء مؤسسة مستقلة، فقد اختارت بعض الحكومات تشغيل صناديق القروض السيادية من خلال مؤسسات تمويل التنمية (مثل مصارف أو صناديق التنمية الوطنية). وفي مثل هذه الحالات، من الأهمية بمكان ضمان بقاء صندوق الضمان المركزي مستقلاً مالياً وتشغيلياً. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تكون هناك حدود لفصل سيطرة الحكومة الشرعية وإشرافها عن العمليات اليومية. في بعض الحالات، قد يكون الحصول على دعم من طرف خارجي كمدير للصندوق مفيدًا.

وتتمثل أفضل الممارسات أيضاً في ضمان حصول صندوق التنمية المستدامة على التمويل الكافي والشفاف، ومن الأفضل أن يأتي من أسهم رأس المال، وأن يعمل الإطار القانوني والتنظيمي على تعزيز الملكية المختلطة. إن مشاركة القطاع الخاص في صدنق النقد الائتماني، خاصة إذا كانت مرتبطة بالمؤسسات المالية الشريكة المحتملة، لها فوائد متعددة، بما في ذلك توفير مصدر إضافي للتمويل، وزيادة المعرفة بالأسواق المستهدفة، والحد من المخاطر الأخلاقية وإمكانية تعزيز الحوكمة والشفافية.

مراقبة الحكومة وحماية حقوق الأقلية للمساهمين من القطاع الخاص. وبما أن الحكومة تحتفظ عادةً بالسيطرة، فإن إقناع المساهمين من القطاع الخاص بأن حقوقهم كمساهمين أقلية محمية وتأمين مشاركتهم النشطة قد يكون أمرًا صعبًا. ومع ذلك، فإن التجربة الإقليمية الموضحة في هذه الوثيقة توضح أن التعاون بين القطاعين العام والخاص في توفير الضمانات الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أمر ممكن بل ومرغوب فيه، كما رأينا في حالات مصر والأردن ولبنان (انظر الجدول 5 أدناه).

تمثيل المساهمين من القطاع الخاص. ويجب دراسة مشاركة القطاع الخاص بعناية للتأكد من أن المشاركين يمثلون القطاع ككل (وليس عددًا صغيرًا من اللاعبين) ويعملون لصالح صندوق الضمان الائتماني والقطاع. وبطبيعة الحال، لا ينبغي أن تكون مشاركة القطاع الخاص هي المهيمنة لأنه من الضروري الحفاظ على التركيز على الانتشار والإضافة (الأهداف الاجتماعية/التنموية) لصندوق ضمان الائتماني وليس فقط على الاستدامة/الربحية، مما قد يحد من المخاطرة.

[39] بيترو كاليس. تقييم تنفيذ مبادئ ضمانات الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة استقصائية عالمية. ورقة عمل أبحاث سياسات البنك الدولي رقم 7753. تموز 2016.

الجدول رقم 5: ملخص لهياكل ملكية تسهيلات ضمان الائتمان الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تسهيلات ضمان الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	إطار الملكية
شركة المصرية لضمان مخاطر الائتمان	البنك المركزي المصري (20%) 8 مصارف تجارية وشركة تأمين واحدة (80%)
الشركة الأردنية لضمان القروض	البنك المركزي الأردني (47%) المصارف التجارية (18%) الأفراد (18%) المؤسسات شبه الحكومية (11%) الشركات الخاصة (5%)
كفالات (لبنان)	المعهد الوطني لضمان الودائع (75%) 50 مصرفاً لبنانياً (25%)
تمويلكم (المغرب)	الحكومة المغربية (شركة مملوكة للدولة بنسبة 100%)
الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان الائتمان	بدأت المؤسسة من قبل المفوضية الأوروبية ومصرف التنمية الألماني ومصرف الاستثمار الأوروبي

المصدر: ملخص شركة إنترناشيونال بروجكت كونسلت المحدودة بناءً على المناقشة الواردة في هذه الوثيقة ومصادر مختلفة

فيما يتعلق برسملة صندوق الضمان المضمون، تدرك GIZ أن بنك التنمية الألماني (KfW) اقترح مبدئيًا رسملة صندوق الضمان المضمون بـ 20 مليون يورو. وبافتراض أن الحكومة العراقية و/أو الشركاء الدوليين الآخرين و/أو القطاع الخاص يمكن أن يطابقوا ذلك بمبلغ 20 مليون يورو أخرى، يمكن أن يبدأ صندوق النقد الدولي برأس مال أولي قدره 40 مليون يورو (حوالي 60 مليار دينار عراقي بسعر تموز 2023). انظر الإطار للحصول على حساب تقريبي لحجم محفظة الضمانات القائمة المحتملة وتأثيرها، بناءً على عدد من الافتراضات.

التأثير المحتمل لصندوق الضمان الاجتماعي برأس مال أولي قدره 40 مليون يورو

الرسملة الأولية المحتملة:	40 مليون يورو (20 مليون يورو من بنك التنمية الألماني (KfW)، 20 مليون يورو من مصادر أخرى)
الرافعة المالية المفترضة:	x3
متوسط نسبة التغطية:	60% (بافتراض تغطية عامة بنسبة 50% و75% للقطاعات/المجموعات ذات الأولوية)
متوسط الضمان:	20,000 يورو
متوسط مدة استحقاق القروض:	سنتان

التأثير المتوقع: بناءً على الافتراضات، من المقدر أن يدعم صندوق الضمان المركزي محفظة قائمة تصل قيمتها إلى 200 مليون يورو.

ومع متوسط استحقاق يبلغ عامين للمعاملات المدعومة، من المتوقع أن يسهل البرنامج معاملات جديدة تصل قيمتها التراكمية إلى 500 مليون يورو على مدى فترة خمس سنوات. ومن المتوقع أن يستفيد من هذا الدعم حوالي 25000 شركة صغيرة ومتوسطة.

وبالنظر إلى حالة الإقراض المتخلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمن المتوقع أن تكون الآثار غير المباشرة للمخطط أكثر أهمية، مما يؤدي إلى تضخيم تأثيره على الاقتصاد الأوسع وتعزيز النمو في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

وأخيرًا، يعد تنظيم الصندق النقد الائتماني والإشراف عليه أمرًا مهمًا بشكل خاص ويجب فصلهما وتمييزهما عن ملكية صندوق الضمان الائتماني وإدارته. ولا ينبغي للمشرف المناسب، ومن الناحية المثالية المشرف على القطاع المالي (أي البنك المركزي العراقي)، أن يقوم ليس فقط بمراجعة سلامة وسلامة العمليات في صندوق الضمان المركزي، ولكن أيضًا مدى توافقها مع أهداف سياسة الحكومة، ولا سيما من حيث الإضافة والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المقيدة. ويجب أن يحدد النهج الإشرافي المعتمد بوضوح القواعد المتعلقة بكفاية رأس المال/المساندة المالية، والمخصصات، وإدارة المخاطر، وإعداد التقارير.[40]

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ إنشاء صندوق الضمان الائتماني ككيان قانوني مستقل (أي مع مجلس إدارة وإدارة مستقلين) على أساس إطار قانوني وتنظيمي سليم ومحدد بوضوح، على النحو الأمثل من خلال قانون التخصيص أو التشريعات الخاصة بالمؤسسة
- ✓ ضمان الاستقلال المالي والتنفيذي لصندوق الضمان الائتماني ، وإذا كان ذلك مفيدًا، الحصول على دعم من طرف خارجي كمدير للصندوق (على الأقل في البداية)
- ✓ التأكد من حصول صندوق التنمية المستدامة على التمويل الكافي والشفاف، ومن الأفضل أن يأتي من أسهم رأس المال
- ✓ إلى جانب أفضل الممارسات الإقليمية، إقامة تعاون بين القطاعين العام والخاص بشأن صندوق الضمان الائتماني، من خلال إطار ملكية مختلطة (مع ضمان عدم هيمنة القطاع الخاص)
- ✓ الفصل بوضوح بين تنظيم الصندوق الضمان الائتماني والإشراف عليه والملكية والإدارة

7.2 التفويض وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر

أفضل الممارسات هي أن يكون لدى صندق النقد الائتماني تفويض صريح، منصوص عليه بشكل مثالي في التشريعات الخاصة بالمؤسسة، مع توضيح الأهداف العامة لصندوق الضمان الائتماني (أي معالجة إنهيارات السوق وتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل)[41] وأي أهداف أكثر تحديدًا (على سبيل المثال، تتعلق بمشاريع معينة) الفئات المستهدفة، مثل المشاريع التي تقودها النساء، المشاريع الناشئة، والشركات الموجهة نحو الإنتاج أو الموجهة للتصدير).[42]

وعلى النحو الأمثل، ينبغي لتفويض صندوق الضمان الائتماني أن يعبر بوضوح عن هدف تحقيق التواصل والإضافة بطريقة مستدامة. في حين أن استراتيجية صندوق الضمان الائتماني قد تتطور لمعالجة الظروف المتغيرة، إلا أن تفويضها يجب أن يكون "ثابت"، أي بسيطة وواضحة ومن المتوقع ألا تتطلب تغييرات جوهرية بمرور الوقت، حيث أن التغييرات في التفويض تتطلب عادةً تغييرات في القانون (أي قانون التخصيص). انظر

[40] لاحظ أن الحافز الرئيسي للمشاركة في صندوق الضمان الائتماني من قبل المؤسسات المالية الشريكة هو القدرة على تقليل ترجيح المخاطر بموجب إطار بازل وبالتالي توقع خسائر الائتمان والمخصصات لأنها يمكن أن تحل محل ترجيح مخاطر العملاء مع ترجيح مخاطرصندق النقد الائتماني.

[41] يجب أن تكون إنهيارات السوق محددة بوضوح لدمجها أو وصفها في التشريعات العراقية المستقبلية. قد يكون من المفيد إجراء أبحاث أولية أو ثانوية إضافية لتحديد إخفاقات السوق هذه وتحديد حجمها بشكل واضح.

[42] تجدر الإشارة إلى أن الفئات المستهدفة المحددة يجب أن تعكس واقع قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وبيئة السوق. على سبيل المثال، في الوقت الحاضر، يركز عدد قليل جدًا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية على الصادرات، مما يعني أن تحديد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو التصدير كمجموعة مستهدفة قد يؤدي إلى اخفاق في تحقيق الأهداف أو التوقعات المحبطة، بما في ذلك بالنسبة للممولين الدوليين.

الجدول 6 للحصول على ملخص لتفويضات/مهام صناديق النقد القطرية النظيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الجدول رقم 6: ملخص تفويضات/مهام تسهيلات ضمان الائتمان الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تسهيلات ضمان الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	تفويضات/مهام
الشركة المصرية لضمان مخاطر الائتمان	تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسهيل حصول القطاع الخاص على التمويل، مع التركيز بشكل رئيسي على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
الشركة الأردنية لضمان القروض	تعزيز الفرص المتاحة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للحصول على الائتمان المناسب من خلال توفير ضمانات القروض وزيادة الصادرات الأردنية والمبيعات المحلية من خلال توفير التأمين الائتماني على أساس مستدام
كفالات (لبنان)	مساعدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى تمويل البنك التجاري من خلال توفير ضمانات القروض بناءً على خطط العمل / دراسات الجدوى التي توضح جدوى النشاط التجاري المقترح
تمويلكم (المغرب)	تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال تقاسم المخاطر مع القطاع المالي وتصحيح إخفاقات السوق للشركات والأفراد
الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان الائتمان	المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال ضمانات القروض والإقراض والاستثمار في المشاريع المبتكرة ودعم المساعدة الفنية

المصدر: ملخص شركة إنترناشيونال بروجكت كونسلت المحدودة بناءً على المناقشة الواردة في هذه الوثيقة ومصادر مختلفة

وكما هو موضح في الجزء السادس من مبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن إطار حوكمة الشركات لأي صندوق ضمان ائتماني يجب أن "يضمن إجراء الإدارة التشغيلية بشكل مستقل" وأن "يتم اتخاذ القرارات التجارية على أساس الاعتبارات الاقتصادية والمالية التي تتوافق مع التفويض والأهداف السياسية، وتكون خالية من التأثير والتدخل السياسي. على وجه الخصوص، يعد إنشاء مجلس إدارة مستقل وكفء أولوية، ويوصى بأن يتبنى صندوق الضمان الائتماني عملية تعيين منظمة وشفافة، مع تحديد الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بالكفاءة ومعرفة السوق والخلفية. ويوصى أيضًا بأن يضم مجلس الإدارة عضوًا مستقلاً واحدًا على الأقل، وأن يخدم أعضاء مجلس الإدارة لفترة محددة، وأن يؤخذ التنوع في الاعتبار في تكوين مجلس الإدارة[43].

ويجب أن يتضمن مجلس الإدارة المناسب تمثيلاً كفؤًا ومهنيًا للقطاع العام وتمثيلًا إضافيًا للمستثمرين/ أصحاب المصلحة (مثل مؤسسات تمويل التنمية والقطاع الخاص). ومن الناحية المثالية، ينبغي ضم أعضاء مستقلين يتمتعون بخبرة دولية في صندوق الضمان الائتماني ، على الأقل في السنوات الأولى من تجربة صندوق النقد

[43] البنك الدولي ومبادرة فيرست. مبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. 2015. online access

الائتماني. قد تشمل خبرة القطاع الخاص خبرة من مؤسسات مالية رائدة محددة أو من جمعيات أو مجموعات صناعية ذات صلة (مثل الجمعيات المصرفية، وحاضنات الأعمال، وجمعيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمجموعات الصناعية ذات الصلة، وما إلى ذلك). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تكريس مبادئ حوكمة الشركات في القانون الخاص.

ويجب أن يتضمن صندوق ضمان الائتماني أيضًا إطارًا ملائمًا للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية. يجب على إدارة صندوق الضمان الائتماني إنشاء نظام قوي للضوابط الداخلية. وهذا أمر بالغ الأهمية لنزاهة وكفاءة حوكمة صندوق الضمان الائتماني وحماية عملياتها. وكجزء من هذا، يجب أن يشتمل نظام الرقابة الداخلية على وظيفة التدقيق الداخلي والامتثال التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة (أو لجنة مجلس الإدارة) ولديها القدرة على إجراء تحقيقات مخصصة بناءً على طلب مجلس الإدارة. وينبغي أن يتمتع بالسلطة اللازمة لضمان معالجة المشكلات التي تم تحديدها من خلال العمل المنتظم ، أو تصعيدها إلى مستوى مجلس الإدارة إذا لزم الأمر.

كجزء من الرقابة الداخلية، يجب أن يشمل إطار إدارة مخاطر المؤسسة الخاص بصندوق الضمان الائتماني تحديد وتقييم وإدارة جميع المخاطر الرئيسية، ولا سيما مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة. يجب أن تخضع أطر إدارة المخاطر المؤسسية لموافقة مجلس الإدارة ويتم تقييمها بشكل دوري للتأكد من ملاءمتها.

الشكل رقم : 3جوانب أفضل الممارسات لأطر إدارة مخاطر المؤسسة لصناديق النقد الائتماني

مخاطر الائتمان	السيولة ومخاطر السوق	المخاطر التنفيذية
• اعتماد إطار شامل لإدارة مخاطر الائتمان يعتمد على مبادئ كمية ونوعية • وضع حدود التعرض ذات الصلة حسب القطاع والمنطقة الجغرافية وما إلى ذلك. • استخدام التقنيات المناسبة لتخفيف مخاطر الائتمان (مثل الضمانات المضادة) واعتماد سياسات وممارسات سليمة لتقييم الضمانات	• ضمان وجود إطار سليم لإدارة السيولة ومخاطر السوق لتلبية المطالبات والتحوط ضد تغيرات أسعار السوق • تضمين ترتيبات الحوكمة المناسبة وأنظمة المعلومات الإدارية وتحليل متطلبات السيولة والتخطيط للطوارئ • تحديد سياسة استثمارية شفافة تتضمن فئات الأصول المسموح بها وحدود التركيز	• إنشاء إطار للمخاطر التشغيلية يحدد بوضوح خطوط المسؤولية والفصل بين الواجبات وآليات الرقابة الموثوقة • وضع قواعد التنظيم • اعتماد سياسات التوظيف التي تضمن السلوك المهني والأخلاقي للموظفين • وضع خطة لاستمرارية العمل لضمان استمرار التشغيل في حالة حدوث عطل أو كارثة

المصدر: البنك الدولي ومبادرة فيرست. مبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. 2015.

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ تحديد ولاية واضحة تعبر عن هدف تحقيق التواصل والإضافة بطريقة مستدامة، ومن الأفضل أن يكون ذلك في إطار القانون الخاص
- ✓ وضع مبادئ وتوجيهات لمجلس إدارة مستقل ومختص، بما في ذلك معايير التعيين الواضحة ("ملائم وسليم")، وكفاءات مجلس الإدارة المطلوبة، ومعايير التنوع (خاصة فيما يتعلق بالجنس)، وإطار اللجنة وشروط مجلس الإدارة، المنصوص عليها بشكل مثالي في القانون. متخصص
- ✓ النظر في تمثيل مجلس الإدارة من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الأعضاء المستقلين
- ✓ إنشاء أنظمة الرقابة الداخلية المناسبة والكافية وإدارة المخاطر في المؤسسة

7.3 الإطار التنفيذي وشروط الضمان

تغطي التوصيات التالية الخاصة بالإطار التنفيذي والشروط الخاصة بتسهيل أو آلية ضمان الائتمان المحتملة العديد من المجالات الحيوية لنجاح المنشأة أو الآلية:

- السوق المستهدفة ومعايير الأهلية
- اختيار المؤسسات المالية الشريكة
- ضمان نهج التسليم
- الشمولية
- تعزيز
- التسعير والرسوم
- التقسيم والمنتجات
- إدارة المطالبات واستردادها
- الدعم الفني

7.3.1 السوق المستهدف ومعايير الأهلية

السوق المستهدف الموصى به لصندوق الضمان الائتماني المقترح هو المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في أنشطة رسمية وقانونية مجدية تجاريًا في جميع القطاعات وفي جميع مناطق العراق والتي لا تخضع لقوائم الاستبعاد الدولية وتتوافق مع القوانين واللوائح العراقية. يجب وضع تعريف واضح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يضمن أنه واسع بما يكفي لتغطية معظم الشركات المقبولة عمومًا كمشاريع صغيرة ومتوسطة في العراق. ويمكن النظر في نوافذ أو أساليب خاصة لمجموعات مستهدفة محددة (مثل المشاريع المملوكة للنساء المشاريع الناشئة).

يمكن النظر في معايير الأهلية التالية:

- **تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة**: وفقاً للتعريفات المتفق عليها.
- **الأهلية الرسمية للمقترضين**: يجب أن يكون المقترضون كيانات قانونية مسجلة لدى السلطات الضريبية. وبما أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير مسجلة، فقد ينظر صندوق ضمان القروض في إدراج كيانات غير مسجلة (أي القروض الفردية للمالكين أنفسهم)، من الناحية المثالية على أساس مؤقت، إلى جانب حملة أو حملة ترويجية لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التسجيل.
- **القطاعات المؤهلة**: جميع أنشطة القطاع الخاص (أكثر من 50% مملوكة للقطاع الخاص)، باستثناء تلك المدرجة في قوائم الاستثناء المعمول بها.
- **الأهلية الفردية للمقترضين**: يجب أن يستوفي المقترضون معايير الأهلية الرسمية للمؤسسات المالية المشاركة، ويجب أن تكون احتياجات أعمالهم قابلة للتطبيق ويجب عليهم توليد تدفق نقدي أو دخل كافٍ لضمان قدرتهم على السداد. يجب أن يتمتع المقترضون بالجدارة الائتمانية، سواء على المستوى الفردي (أي القدرة على تنظيم المشاريع، والمهارات الإدارية، والدراية الفنية والخبرة) وماديًا (أي الوضع المالي).
- **أنواع القروض المؤهلة**: التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة. حيثما ينطبق ذلك، يجب أن تكون ضمن فترة الانحراف المسموح بها، كما يتم تحديدها من وقت لآخر.

- **أغراض القرض المؤهلة**: رأس المال العامل، الأصول الثابتة أو مزيج من الاثنين. المشاريع الناشئة فقط إذا كانت مخصصة لتنظيم أعمال جديدة لكيانات تجارية قائمة أو إذا كان لدى الجهات الراعية أعمال تجارية أخرى قائمة تتمتع بقدرة كافية على السداد.

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ تحديد السوق المستهدف لـ صندوق الضمان الائتماني على أنه المشاريع الصغيرة والمتوسطة (أو أصحابها) التي تتمتع بأنشطة قانونية ومجدية تجاريًا في جميع القطاعات والصناعات، مع احتمال وجود نوافذ خاصة لمجموعات مستهدفة محددة مثل النساء
- ✓ تحديد أغراض القروض المؤهلة على نطاق واسع لتشمل رأس المال العامل أو الأصول الثابتة أو أي مزيج من الاثنين

7.3.2 اختيار المؤسسات المالية الشريكة

يعد اختيار المؤسسات المالية الشريكة المناسبة أمرًا بالغ الأهمية لنجاح صندوق النقد الائتماني، ويجب أن يكون التركيز على المؤسسات التي لديها اهتمام مثبت وقدرة على المشاركة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يوصى بقصر المؤسسات المالية الشريكة المحتملة (على الأقل في البداية) على المصارف في العراق، نظرًا للقطاع المالي المتخلف وحقيقة أن مؤسسات التمويل الأصغر في البلاد تميل إلى أن تكون محدودة السيولة بدلاً من تجنب المخاطر[44].

لكي يكون البنك مؤهلاً لبدء التعاون مع صندوق الضمان الائتماني ، كمعايير أولية، يجب عليه:

- يحمل ترخيصًا ساريًا وصادرًا حسب الأصول لمزاولة العمل كبنك
- عامين من عمليات الإقراض المربحة في السنوات المالية الثلاث السابقة، مع إجراءات وضوابط فعالة لإدارة المخاطر ومستويات مقبولة لجودة محفظة القروض وأدائها
- التأكد من أن المساهمين ومجلس الإدارة هم أشخاص مؤهلون يتمتعون بالنزاهة والمعرفة في الأعمال والمسائل المالية، وفقًا للمبادئ التوجيهية التنظيمية المعمول بها بشأن الأشخاص المناسبين والمناسبين
- دليل على الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها
- أن يكون لديه إدارة مؤهلة وذات خبرة وقدرة تنظيمية ومؤسسية كافية لملف المخاطر المحدد الخاص به
- أن يكون لديك سياسات وإجراءات مكتوبة محددة جيدًا لإدارة جميع أنواع المخاطر المالية (السيولة والائتمان والعملة وسعر الفائدة ومخاطر السوق والمخاطر المرتبطة بالميزانية العمومية وهياكل بيان الدخل)
- الاحتفاظ برأس مال كافٍ، على النحو المنصوص عليه في اللوائح الاحترازية الصادرة عن البنك المركزي العراقي

[44] قد يكون توفير الضمانات لمؤسسات التمويل الأصغر لتمكينها من الوصول إلى المصادر المالية بمثابة دور آخر محتمل لصندوق الضمان الائتماني حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر لا تخدمها حاليًا الشركة العراقية للكفالات المصرفية.

- الحفاظ على سيولة كافية بما يتوافق مع المستويات المطلوبة، على النحو المنصوص عليه من قبل البنك المركزي العراقي
- وضع إجراءات مناسبة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بما يتماشى مع متطلبات البنك المركزي العراقي
- الالتزام بتعاميم "اعرف عميلك" الصادرة عن البنك المركزي العراقي
- وضع نظام لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية متوافق مع متطلبات البنك المركزي العراقي (وأي متطلبات إضافية لصندوق التنمية للتمويل).
- إجراء وصيانة وإنفاذ عمليات التدقيق والضوابط الداخلية الكافية لملف تعريف المخاطر المحددة
- وجود نظم معلومات إدارية كافية
- الالتزام بخدمة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووضع عمليات تقييم وموافقة مرضية لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإجراءات إدارة المخاطر

بالإضافة إلى المعايير المؤهلة المذكورة أعلاه، سيتم أيضًا تقييم التوافق الاستراتيجي للبنك مع تفويض صندوق النقد الائتماني .وسيتطلب ذلك النظر في العوامل التالية:

- اهتمام البنك وقدرته على دخول سوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذا لم يكن نشطًا بالفعل
- اهتمام البنك وقدرته على تطوير/تنمية أنشطة الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إذا كان بالفعل لاعبًا في السوق
- دوافع البنك للعمل مع صندوق النقد الائتماني
- اهتمام صندوق الضمان المركزي بتطوير الشراكة مع البنك
- اهتمام البنك وقدرته على تحسين قدرات الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (على سبيل المثال إمكانية استيعاب المساعدة الفنية)

ويمكن أن ينظم صندوق الضمان الائتماني التعاون مع المصارف التي لديها توافق استراتيجي واضح. يمكن النظر في المساعدة الفنية للمصارف التي تظهر فجوات في بعض المجالات الموضحة أعلاه للتأكد من أن إدارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها جاهزة للاستفادة من ضمانات الائتمان بمجرد انضمامها.

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ تحديد والتركيز على المصارف الشريكة التي لديها اهتمام واضح والقدرة على المشاركة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- ✓ تأكيد المواءمة الإستراتيجية للمصارف الشريكة المحتملة مع تفويض صندوق النقد الائتماني
- ✓ *لنظر في توفير المساعدة الفنية للمصارف الشريكة لضمان الاستعداد لاستخدام ضمانات الائتمان بسرعة وبشكل صحيح بمجرد الانضمام إليها

7.3.3 طريقة ضمان التسليم

في حين أنه في بعض الاقتصادات الأكثر تقدما (مثل كوريا)، قد تقرر صناديق المنح الحكومية الوصول إلى الفئات المستهدفة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر، مع قيام المقترضين بتقديم طلب للحصول على ضمان حتى قبل طلب القرض، نظرا للمستوى المعتدل من المعرفة المالية في العراق والخبرة المحدودة في بالنسبة للمشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض مصرفية، فمن المستحسن أن تكون عمليات صندوق الضمان الائتماني مبنية على نموذج أعمال ثانوي.

ويعني هذا النهج أن صندوق ضمان الائتماني سيعتمد على المقرضين الرئيسيين (المصارف) الذين يتعاون معهم كقناة لتحقيق أهدافه الخاصة. في حين أن صندوق ضمان القروض لديه علاقات قانونية وتشغيلية مع المصارف، فإن المستفيدين الفعليين منه هم المشاريع العراقية الصغيرة والمتوسطة – فالمصارف هي الوسيلة لخدمة هذه الفئة من المقترضين.

ستقوم المصارف بإنشاء حجم الأعمال وتقرر ما إذا كانت ستتقدم بطلب للحصول على ضمانات لعملائها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ستقوم المصارف أيضًا بدفع الرسوم على الضمانات، والتي قد يتم نقلها كليًا أو جزئيًا إلى مقترضي المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من أن المقترضين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة هم المجموعة المستهدفة والمستفيدون النهائيون، إلا أنه لا ينبغي لهم حتى أن يعرفوا ما إذا كان جزء من قروضهم قد تم ضمانه من قبل طرف ثالث من أجل تقليل المخاطر الأخلاقية. ونتيجة لذلك، يوصى بأن تكون ضمانات صندوق ضمان الائتماني ضمانات صامتة لتجنب أي مخاطر تتعلق بالمخاطر الأخلاقية من جانب المقترضين - وبعبارة أخرى، لتقليل مخاطر عملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين يربطون الضمان بالمنحة المقدمة إما من قبل الحكومة أو الجهات المانحة . ويستخدم هذا النهج العديد من صناديق الضمان في الاقتصادات المماثلة حول العالم وفي المنطقة[45].

توجد خيارات ضمان مختلفة، بما في ذلك نهج المساواة (حيث يفترض صندوق ضمان القروض حصة ثابتة من الخسائر بغض النظر عن حجم القرض، على أساس نسبة التغطية) وأساليب ضمان الخسارة الأولى (حيث يتحمل صندوق ضمان القروض جميع الخسائر حتى مبلغ معين).

ومن المستحسن أن يتبنى صندوق الضمان الائتماني الجديد نهجا متساويا في السنوات القليلة الأولى لأن هذا يسمح بالبساطة.

يمكن النظر في ثلاثة أساليب عامة محتملة لتقديم الضمانات لصندوق ضمان القروض الجديد في العراق:

- **نهج ضمان الائتمان الفردي**: يضمن صندوق ضمان القروض قرضًا واحدًا يقدمه البنك لمقترض واحد تكون هويته معروفة لصندوق ضمان الائتمان، ويكون قرار الضمان وفقًا لتقدير صندوق ضمان الائتمان بعد قيامه بإجراء تقييم فردي.

[45] بالإشارة إلى أن التواصل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على التقدم بطلب للحصول على الائتمان على الرغم من عدم وجود ضمان (سواء كفيل شخصي أو ضمان) قد يكون ضروريا، حيث ترى معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن التمويل المصرفي ليس خيارا دون مثل هذا الضمان. وهذا التواصل، الذي يشير إلى الانفتاح على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دون ضمان مناسب، يجب أن يحدث على مستوى البنك وليس على مستوى صندوق ضمان الائتماني (أو على الأقل "يتم تصنيفه" من قبل المصارف).

- **نهج ضمان الائتمان الشامل**: تقوم المصارف بتقييم الضمان واتخاذ القرار بشأنه وصرف القروض بشكل مستقل دون مشاركة صندوق الضمان الائتماني في عملية الائتمان الخاصة بها أو قرار الضمان. ومع ذلك، يتفق صندوق الضمان المركزي والمصارف على معايير أهلية محددة للضمانات الشاملة، والتي تم توثيقها بالتفصيل في اتفاقيات إطار الضمان، مع تحديد أنواع وشروط القروض المحددة، والمجموعات المستهدفة ومعايير المخاطر المقبولة للضمانات الشاملة، حسب الحالة. ولا تزال الضمانات الشاملة فردية بطبيعتها وقانونيا، لكن سلطة اتخاذ القرار بشأن الضمان منوطة بالمصارف. ومع ذلك، يحق لصندوق الضمان الائتماني تعليق أو سحب ترخيص البنك لاتخاذ قرار الضمان.
- **نهج ضمان محفظة الائتمان**: يضمن صندوق الضمان الائتماني محفظة القروض التي يقدمها البنك للمقترضين المؤهلين حتى سقف المحفظة. في هذه الحالة، لا يكون المقترضون الأفراد معروفين في وقت اتفاقية الضمان، ولكن تم تحديد معايير الأهلية ومعايير المخاطر ونموذج تقاسم الخسارة (بالتساوي، الخسارة الأولى أو الخسارة الثانية).

في جميع الحالات الثلاث، تكون جودة وصلاحية الضمان، بمجرد إصداره، وجميع العمليات المتعلقة بالضمانات المعلقة (مطالبات الضمان، واسترداد المطالبات، والمراقبة، والتدقيق، وما إلى ذلك) هي نفسها في الأساس. يجب أن يتم تدقيق الضمانات الشاملة والمحفظة بشكل مكثف من أجل التعويض عن المخاطر الأعلى التي تحملها بسبب عدم مشاركة صندوق الضمان الائتماني في قرار الضمان. بالنسبة لجميع المنتجات، يجب على صندوق ضمان القروض أن يضع تدابير أو معايير اتفاقية الضمان (العناية الواجبة، وقوة التشغيل والإقراض، وعمليات التدقيق العشوائية، وما إلى ذلك) التي من شأنها أن تسمح بمراقبة المحفظة الاستثمارية ومراقبتها والإشراف عليها وبالتالي المخاطر.

لقد استخدمت الشركة العراقية للكفالات المصرفية نهج ضمان الائتمان الفردي البحت حتى الآن، وهو ما أصبح مألوفًا الآن في السوق العراقية. وفي الوقت نفسه، فإن حاجة الشركة العراقية للكفالات المصرفية للموافقة على الضمانات لكل قرض على حدة يمكن أن تكون محبطة لعملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة و/أو المصارف بسبب عدم كفاءة العملية، وخاصة بالنسبة للقروض الصغيرة.

لذلك، يوصى بأن يتخذ صندوق ضمان الائتمان في نهاية المطاف نهجًا مجزأً، حيث يستخدم ضمان المحفظة (أو الشامل) للقروض الصغيرة أو القروض ذات الخصائص المماثلة مع مرور الوقت مع استخدام نهج ضمان الائتمان الفردي للقروض الأكبر حجمًا أو الأكثر خطورة أو الأكثر خصوصية. ومع ذلك، قد يكون من المستحسن استخدام نهج ضمان الائتمان الفردي بشكل أساسي للمصارف الجديدة كآلية للتحكم في المخاطر والتدريب/المساعدة الفنية لفترة من الوقت أو حتى يتم الوصول إلى حجم ضمان معين (أي يمكن للمصارف ملاحظة كيفية تقييم صندوق ضمان الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة). مخاطر الائتمان وربما اعتماد تقنيات مماثلة مع مرور الوقت).

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ يجب أن يركز صندوق ضمان الائتماني على نموذج ثانوي يعتمد على المقرضين الأساسيين (المصارف) باعتبارهم قنوات للوصول إلى العملاء (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)
- ✓ يوصى بأن تكون ضمانات صندوق الضمان المركزي ضمانات صامتة لتجنب أي خطر من المخاطر الأخلاقية من جانب المقترضين

- ✓ يوصى صندوق الضمان الائتماني باعتماد نهج التكافؤ في السنوات القليلة الأولى من التشغيل لأن ذلك يسمح بالبساطة
- ✓ يوصى صندوق ضمان الائتمان باتخاذ نهج مجزأ فيما يتعلق بتسليم الضمانات، واستخدام ضمان المحفظة للقروض الصغيرة أو القروض ذات الخصائص المماثلة مع استخدام نهج ضمان الائتمان الفردي للقروض الأكبر حجما أو الأكثر خطورة أو الأكثر خصوصية
- ✓ النظر بشكل أساسي في استخدام منهج ضمان الائتمان الفردي للمصارف الجديدة كآلية للتحكم في المخاطر والتدريب لفترة من الوقت أو حتى الوصول إلى حجم ضمان معين

7.3.4 الشمولية

أحد العوامل الرئيسية التي تحدد نجاح وقيمة صندوق الضمان الائتماني هو نسبة التغطية المقدمة. وكما هو موضح في المبدأ الحادي عشر من مبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، "يجب أن تكون الضمانات الصادرة ... جزئية، وبالتالي توفير الحوافز المناسبة لمقترضي ومقرضي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويجب تصميمها لضمان الامتثال للمتطلبات الاحترازية ذات الصلة للمقرضين، وعلى وجه الخصوص مع متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان.[46] ونتيجة لذلك، تتمثل أفضل الممارسات عمومًا في إيجاد نسبة تغطية مناسبة، لا تقل عن 50% ولكن بالتأكيد أقل من 100%، على الرغم من استخدام المعدل الأخير في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مثل لوكسمبورغ واليابان وكندا[47].

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتوافق نسب التغطية بشكل عام مع نهج التسليم المستخدم؛ وتكون عمومًا أقل في ظل مناهج المحفظة مقارنة بمناهج الضمان الفردية.

ومن ثم، ينبغي إنشاء التغطية على أساس مدى استعداد المقرضين للمخاطرة، ومخاطر المخاطر الأخلاقية، وأهداف تأثير صندوق الائتمان العام والحاجة إلى ضمان تحفيز المصارف لإجراء تقييم مناسب للمخاطر ومراقبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المقترضة. يمكن أن تكون نسبة شمولية الشركة العراقية للكفالات المصرفية الحالية البالغة 75% بمثابة الحد الأدنى المرجعي في السوق العراقية، نظرًا لتأثير الشركة العراقية للكفالات المصرفية المحدود حتى الآن على وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وتطوير الأعمال (على الرغم من أن ذلك لا يعزى فقط إلى نسبة التغطية البالغة 75%).

ويجب أن تتم مناقشات البنك المركزي العراقي مع أصحاب المصلحة، ولا سيما المصارف العراقية، حول هذا الموضوع الرئيسي، وينبغي إجراء أبحاث السوق حول هذه النقطة المحددة للغاية. ومع ذلك، في نهاية المطاف، يظل تحديد نسبة تغطية صندوق ضمان الائتماني قرارًا سياسيًا سياديًا حيث يجب أن تسود أهداف تطوير السياسة العامة على النهج الأقل سخاءً والقائمة على مخاطر السوق أو المخاطر الأخلاقية.

نظرا للتوقعات القوية للبنك المركزي العراقي والحكومة العراقية فيما يتعلق بإضافات صندوق المنح الحرج لزيادة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وتأثير النفوذ على تطوير أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية، ودور المساعدات التنموية لصناديق المنح الحرجية في تمكين وتعزيز تنمية القطاع الخاص، ومن ناحية أخرى، يمكن اعتبار نسبة التغطية الطموحة التي تتراوح من 85% إلى 90% بمثابة نقطة بداية مشروعة للمناقشات الداخلية والخارجية للبنك المركزي العراقي حول هذه المسألة حتى و/أو ما لم تشير أبحاث السوق

[46] البنك الدولي ومبادرة فيرست مبادئ خطط ضمان الائتمان العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. 2015. online access
[47] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تسهيل الوصول إلى التمويل: ورقة مناقشة حول خطط ضمان الائتمان، ص. 12. online access

المستقبلية حول هذه النقطة المحددة إلى خلاف ذلك. وهذا من شأنه أن يوفر للمصارف العراقية حافزاً قوياً لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويمكن موازنته مع مرور الوقت من خلال انخفاض نسبة التغطية للقروض الجديدة عندما تصبح المصارف العراقية أقل حذرا بشأن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بفضل محافظ قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء الجيد.

على الرغم من أن بعض الباحثين ومؤسسات تمويل التنمية يوصون باستخدام تسعير متمايز أو قائم على المخاطر للضمانات، فإن الخبرة في الأسواق المشابهة للأسواق العراقية تشير إلى أن تركيز صناديق القروض المضمونة الجديدة يجب أن ينصب، قدر الإمكان، على البساطة، مع توفير صناديق القروض المضمونة نسبة تغطية بسيطة (على أساس على أصل القرض بدلاً من الفائدة) واحتمال حدوث تقلبات في نسبة التغطية للقطاعات المستهدفة بما يتماشى مع أهداف السياسة المنصوص عليها في تفويض صندوق الضمان الائتمان (مثل النساء والشباب والبيئة والمشاريع الناشئة، وما إلى ذلك). ويتوافق هذا بشكل عام مع صناديق القروض الموجهة التي تمت مراجعتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الجدول 7).

الجدول رقم 7: ملخص لطرق الشمولية الخاصة بتسهيلات ضمان الائتمان المختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تسهيلات ضمان الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	معدل نسبة الشمولية
الشركة العراقية للكفالات المصرفية	%75
الشركة الأردنية لضمان القروض	%70إلى%85
كفالات (لبنان)	%75إلى%90
تمويلكم (المغرب)	%50إلى%80

المصدر: ملخص شركة إنترناشيونال بروجكت كونسلت المحدودة بناءً على المناقشة الواردة في هذه الوثيقة ومصادر مختلفة

في حين أن متطلبات االضمان للمقترضين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب أن تترك للمصارف الشريكة لترتيبها دون وصفات من صندوق الضمان الائتماني لأن التحدي الرئيسي في السوق العراقي الذي يجب معالجته هو توفر الضمان المناسب، فمن المستحسن أن تكون القدرة العامة أو عدم القدرة على ينبغي أخذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاعتبار لتوفير الأمن القابل للتمويل المصرفي عند النظر في القطاعات المستهدفة من أجل زيادة نسبة التغطية المحتملة كوسيلة لتقديم حوافز غير مباشرة لتقليل متطلبات الأمن الشاملة (على سبيل المثال الابتعاد عن ضمانات الرواتب الشخصية). بالإضافة إلى كونها أداة لتشجيع الإقراض للمجموعات المستهدفة، يمكن أن تعمل زيادات نسبة التغطية أيضًا على تعزيز الإضافة من خلال استهداف متطلبات الضمان بشكل غير مباشر.

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ توخي الحذر عند إنشاء صندوق الضمان الائتماني فيما يتعلق بالتأثير من أجل بناء الثقة في صندوق الضمان الائتماني وتطوير القدرات مع مرور الوقت
- ✓ يشترط على نسبة المساندة المالية المستهدفة بناءً على تقييم مسبق للمخاطر يتم إعادة النظر فيه مع مرور الوقت
- ✓ كتوصية أولية، يجب أن يهدف صندوق ضمان الائتماني إلى تحقيق نسبة رافعة مالية تبلغ حوالي ثلاثة خلال فترة الثلاث سنوات الأولى، بما يتماشى مع الخبرة الدولية في الأسواق التي يحتمل أن تكون صعبة.

7.3.5 المساندة المالية

يمكن تعريف المساندة المالية على أنها النسبة بين تعرض الضمانات المستحقة لصندوق الضمان الائتماني ورأس المال المتاح في صندوق الضمان الائتماني الافتراض الكامن وراء مفهوم الرافعة المالية هو أنه لن تتخلف جميع القروض المضمونة عن السداد وتؤدي إلى دفع المطالبات. يعد استخدام آلية الرافعة المالية المناسبة وتحديد معامل الرافعة المالية أمرًا مهمًا في ضبط المخاطر المقبولة من قبل صندوق الضمان الائتماني.

تعد إمكانية الاستفادة من أحد المزايا المهمة لصندوق الضمان الائتمان .وهو يشبه في كثير من النواحي حساب كفاية رأس مال البنك، على الرغم من أن الرافعة المالية لا يتم حسابها بطريقة مرجحة للمخاطر. عند إنشاء صندوق ضمان النمو، يجب توخي الحذر فيما يتعلق بالتأثير من أجل بناء الثقة في صندوق ضمان الائتماني وتطوير القدرات مع مرور الوقت.

تختلف الرافعة المالية بشكل كبير في صناديق الضمان الائتماني على مستوى العالم، حيث تحقق بعض المخططات، على سبيل المثال صندوق لضمان مخاطر الائتمان الكوري ، نسبة المساندة مالية أعلى من 10.[48] وتنص العديد من صناديق الضمان الائتماني في جميع أنحاء العالم على نسب الرافعة المالية المستهدفة أو العتبة. ويمكن أن يستند الرفع المالي الدقيق إلى تقييم مسبق للمخاطر يمكن مراقبته ومراجعته أثناء تنفيذ صندوق الضمان الائتماني. تعكس نسبة الرافعة المالية المخاطر؛ إذا كانت المخاطر مرتفعة، يجب أن تكون نسبة المساندة المالية أقل. ومع ذلك، كتوصية أولية، يجب أن يهدف صندوق النقد الدولي إلى تحقيق نسبة مساندة مالية تبلغ حوالي ثلاثة لفترة الثلاث سنوات الأولى، وهو أمر نموذجي ولكن على الجانب المحافظ مقارنة بالصناديق العالمية، ثم توسيع هذا مع مرور الوقت لمواصلة مضاعفة التأثير. والمساعدة في تحقيق الاستدامة.

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ توخي الحذر عند إنشاء صندوق الضمان الائتماني فيما يتعلق بالتأثير من أجل بناء الثقة في صندوق الضمان الائتماني وتطوير القدرات مع مرور الوقت
- ✓ يشترط على نسبة المساندة المالية المستهدفة بناءً على تقييم مسبق للمخاطر يتم إعادة النظر فيه مع مرور الوقت
- ✓ كتوصية أولية، يجب أن يهدف صندوق ضمان الائتماني إلى تحقيق نسبة رافعة مالية تبلغ حوالي ثلاثة خلال فترة الثلاث سنوات الأولى، بما يتماشى مع الخبرة الدولية في الأسواق التي يحتمل أن تكون صعبة.

7.3.6 التسعير والرسوم

عادةً ما يكون التسعير عاملاً رئيسياً لمشاركة المؤسسات المالية في خطط أو تسهيلات ضمان الائتمان في جميع أنحاء العالم. إن الضمان الذي يُنظر إليه على أنه "باهظ الثمن" يمنع المؤسسات المالية من التعامل مع صندوق الضمان المركزي. لذلك، هناك حاجة إلى التسعير الدقيق، إلى جانب بعض التثقيف حول إضافة صندوق الضمان الائتماني للنتيجة النهائية، حيثما كان ذلك مناسبًا.

[48] بنك التنمية الآسيوي. سياسات تحسين أداء برامج ضمان الائتمان أثناء الأزمات المالية. ملخصات بنك التنمية الآسيوي رقم 167. أذار 2021.

وفي كثير من الحالات، يمكن تعويض التكلفة الاسمية للضمانات جزئيا عن طريق الإضافة. على افتراض أن الضمانات تمكن المصارف من تقديم قروض أكبر (حيث يمكن تحديد حجم القرض إلى حد أكبر بكثير بناءً على قدرة المقترض على السداد ويكون أقل تقييدًا بالضمانات المتاحة) أو قروض للمقترضين لن يقرضهم البنك بدونها الضمان، ستتمكن المصارف من زيادة حجم أعمالها وبالتالي زيادة دخل الفوائد، وهو ما من شأنه أن يعوض جزئيًا أو حتى كليًا تكلفة الضمانات. ومن المؤكد أن هذا سيتأثر بالاعتراف التنظيمي باستخدام الضمانات من قبل المصارف والحوافز التي قد تقدمها من حيث توفير تخفيف المخصصات وأوزان المخاطر.

وتشكل الإضافة نقطة بيع رئيسية، ومن الممكن، إذا اقترنت بالحوافز من حيث تخفيف كفاية رأس المال، أن تخفف القيود على رأس المال وتخفف من إحجام المصارف عن دفع تكلفة الضمان.

وسيكون الضمان الذي يقدمه صندوق الضمان المركزي جزئيا، ويستلزم تقاسم المخاطر مع المصارف. بالإضافة إلى ذلك، يهدف صندوق ضمان الائتماني إلى تحقيق الاستدامة المالية. ونتيجة لذلك، في حين أن التسعير قد يحتاج في المقام الأول إلى أن يأخذ في الاعتبار الطلب من المصارف (على الأقل في البداية) لدفع الاستيعاب والاستخدام، فإن إطار تكاليف صندوق ضمان الائتماني يجب أن يؤخذ في الاعتبار مع مرور الوقت ودمجه في التسعير أيضا (التكاليف التنفيذية على الأقل).

يمكن النظر في نوعين من الأسعار لضمانات :الرسوم المقدمة (المنشأ) ورسوم الاستخدام. الرسوم المقدمة هي دفعة مقدمة لمرة واحدة بناءً على مبلغ القرض المنصرف (بالنسبة للقروض المضمونة فقط). تتراوح الرسوم المقدمة غالبًا من 0.5% إلى 3% من مبلغ القرض أو ما يصل إلى 5% من مبلغ الضمان. من ناحية أخرى، تعتمد رسوم الاستخدام على إجمالي المبلغ المضمون ويتم حسابها على أساس دوري (على سبيل المثال ربع سنوي أو سنوي). وتتمثل ميزة رسوم الاستخدام في سهولة حسابها، كما أنها مناسبة بشكل خاص لنهج الضمان القائم على المحفظة. تتراوح رسوم الاستخدام عادة من 0.5% إلى 5.5% من المبلغ المضمون المستحق.

قد يكون نهج رسوم الإنشاء مفيدًا للغاية بالنسبة للائتمانات أو المحافظ ذات فترات أقصر أو مبالغ أصغر. وقد يكون هذا ذا أهمية خاصة في العراق، حيث يمثل تلبية رأس المال العامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة واحتياجات التمويل قصيرة الأجل فرصة كبيرة. وفي الوقت نفسه، بما أن نهج رسوم الاستخدام يسمح بقدر أكبر من البساطة، فستكون هناك حاجة إلى أبحاث سوقية إضافية ومناقشات مع المصارف لتحديد النهج الأمثل.

ومن المستحسن، لتبسيط، أن يتم تنسيق أسعار الضمان عبر جميع المصارف المشاركة واستخدام نهج تسعير موحد. وتتمثل ميزة التسعير المنسق في أنه يتجنب المفاوضات المفرطة مع المصارف الفردية. وبمرور الوقت، واعتمادًا على نمو صندوق الضمان الائتماني، يمكن النظر في التسعير على أساس المخاطر (الغير موحدة).

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ نظرًا لأن التسعير، جنبًا إلى جنب مع معالجة المطالبات، غالبًا ما يكون عامل النجاح الرئيسي في صناديق القروض السيادية، فيمكن في البداية أن يأخذ في الاعتبار في المقام الأول الطلب من المصارف لدفع الاستيعاب والاستخدام (الإضافية)، مع مزيد من النظر في إطار تكلفة صناديق القروض السيادية والاستدامة المدمجة في التسعير مع مرور الوقت
- ✓ يوصى بإجراء المزيد من أبحاث السوق والمناقشات مع المصارف قبل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت الرسوم المقدمة أو رسوم الإنشاء هي الحل الامثل
- ✓ يوصى باتباع نهج تسعير منسق عبر المصارف المشاركة، خاصة عند إنشاء صندوق الضمان الائتماني

7.3.7 التقسيم والمنتجات

كما هو مفصل أعلاه في عرض احتياجات وتوقعات الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق (انظر القسم 3)، هناك طلب كبير بشكل خاص بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة العراقية على منتجات القروض قصيرة إلى متوسطة الأجل لتلبية احتياجات رأس المال العامل وشراء المعدات، مع طلب مبالغ القروض عادةً أقل من 50,000 دولار أمريكي.

في ضوء ذلك، توصي GIZ بأن يركز صندوق الضمان الائتماني على توفير الضمانات لكل من ائتمان رأس المال العامل وقروض الاستثمار/الأصول الثابتة، ولكن مع التركيز بشكل خاص على الائتمان القصير إلى المتوسط الأجل الذي توجد حاجة وطلب خاصين عليه بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبناءً على ذلك، يمكن لصندوق ضمان القروض أن يقدم منتجات مختلفة بنطاقات قروض مؤهلة مختلفة، ونسب تغطية، ورسوم، وما إلى ذلك، على الرغم من أنه يوصى بشدة أن يلتزم صندوق ضمان الائتمان بالبساطة قدر الإمكان في البداية لتجنب الإفراط في تعقيد عملياته.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في المزيد من التقسيم على أساس عوامل أخرى، مثل المنطقة أو القطاع أو المجموعة المستهدفة (مثل النساء المشاريع الناشئة)، وذلك بما يتماشى مع التفويض والهدف المتمثلين في تعزيز إضافة صندوق التنمية المستدامة. ويمكن أيضًا النظر في طرق تعزيز الإقراض غير المضمون (على سبيل المثال من خلال زيادة نسبة التغطية أو المزايا الأخرى)، حيث تم تحديد عدم القدرة على توفير الضمان المناسب كعائق تمويل رئيسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

تشمل المنتجات الأخرى التي يمكن أن ينظر فيها صندوق الضمان الائتماني والتي لها تأثير غير مباشر محتمل على المشاريع الصغيرة في العراق، الضمانات المضادة لشركة العراقية للضمان المصرفية وضمانات الجملة للمصارف لإعادة الإقراض لمؤسسات التمويل الصغيرة، على الرغم من أنه يوصى بعدم جعل هذا الأمر محور التركيز الأولي.

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ النظر في توفير منتجات ضمان لكل من رأس المال العامل وإقراض الأصول الثابتة، ولكن مع التركيز على الائتمان القصير إلى المتوسط الأجل الذي توجد حاجة إليه وطلب خاص بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق
- ✓ يمكن أيضًا النظر في المزيد من تجزئة المنتج بناءً على المنطقة أو القطاع أو المجموعة المستهدفة أو طريقة الأمان، على الرغم من أنه يوصى باتباع نهج بسيط عند إنشاء صندوق الضمان الائتماني
- ✓ يمكن أيضًا النظر في الضمانات المضادة للشركة العراقية للكفالات المصرفية أو ضمانات الجملة للمصارف التي تقوم بإقراض مؤسسات التمويل الأصغر، على الرغم من أنه يوصى بعدم جعل هذا محور التركيز الأولي لصندوق ضمان القروض

7.3.8 إدارة المطالبات واستردادها

إن القيمة الحقيقية لصندوق ضمان القروض وأحد أهم القضايا التي تؤثر على تصور المصارف الشريكة للتعاون مع صندوق الضمان هي إجراءات المطالبة وشروط الدفع. بمجرد التخلف عن سداد القرض المضمون ويسعى البنك الشريك للحصول على تعويض عن الخسارة من صندوق الضمان، يجب تقييم المطالبة ودفع التعويضات، في حالة الموافقة عليها، بسرعة. يوصى بأن يضع صندوق الضمان الائتماني قواعد واضحة لقرارات المطالبات،

وتجنب أي غموض. وتتطلب مبادئ بازل أن تكون الضمانات غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء، من بين شروط أخرى، لكي تعتبر صالحة لتخفيف المخاطر.

ومن الأهمية بمكان تحديد محفزات واضحة للمطالبة. وتماشيًا مع أفضل الممارسات، يُقترح تحديد تاريخ المطالبة بفترة 90 أو 180 يومًا من تاريخ السداد - مع مراعاة المفاوضات مع المصارف المحتملة. تتطلب كل مطالبة ضمان تقييمًا فرديًا، يقوم به فريق مستقل عن عمليات الضمان وفريق الإصدار. يمكن النظر في المرونة للتأخيرات الأطول بسبب "القضاء والقدر" أو حالات القوة القاهرة، على سبيل المثال، الوباء أو العنف المسلح.

يجب على صندوق ضمان القروض أن يأخذ في الاعتبار كفاءة عملية تقييم المطالبات والدفع السريع والكامل لمطالبات الضمان كأحد عوامل النجاح الرئيسية لعملياته. يوصى بدفع المبلغ المطالب به بالكامل دفعة واحدة وعدم جعله يعتمد على استنفاد البنك لجميع سبل الانتصاف القانونية لأن هذا قد يعني عملية قانونية طويلة محتملة. إن قيمة الحصول على ضمان في حالة التخلف عن السداد تحتاج إلى إثباتها للمصارف من أجل الحفاظ على اهتمامها بالتعاون واستعدادها لدفع الرسوم المعنية. ونتيجة لذلك، نوصي بشدة بالسعي لتحقيق معدل مرتفع للموافقة على المطالبات- حتى لو كان من المحتمل أن نهدف إلى أقل معدل رفض مطالبات.

يتم إجراء عملية تقييم المطالبات من أجل التحقق من امتثال البنك لمتطلبات الموافقة على القرض المعني وصرفه وإدارته والتأكد من أن أنشطة إدارة التأخر في السداد قد تم تنفيذها بالفعل بما يتماشى مع السياسة الائتمانية للبنك وأن القرض في حالة جيدة. التخلف عن السداد على الرغم من جهود التحصيل والاسترداد التي يتعين على البنك القيام بها (يشارك البنك أيضًا في المبالغ المستردة، بناءً على نسبة تغطية الضمان).

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ وضع قواعد واضحة لقرارات المطالبات مع مسببات مطالبة محددة بوضوح (تأخر السداد لمدة 90 أو 180 يومًا) لتجنب أي التباس
- ✓ استهداف معدل موافقة مرتفع للمطالبة، ومن المحتمل أن يهدف إلى أقل معدل رفض مطالبة
- ✓ لا يجعل دفع المطالبات يعتمد على استنفاد المصارف لجميع سبل الانتصاف القانونية

7.4 المراقبة والتقييم وإعداد التقارير

نظرًا لطبيعتها الفريدة، يجب أن تخضع صناديق القروض العامة العامة لمتطلبات إعداد التقارير المالية الصارمة، بما في ذلك التدقيق الخارجي للبيانات المالية، والمتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية لأصحاب المصلحة (إن لم يكن الجمهور). وينبغي إدراج هذه المتطلبات بشكل صريح في القانون الخاص الذي يحكم صندوق التنمية المستدامة، إذا كان ذلك مناسباً.

يجب أن تتضمن التقارير غير المالية من قبل صندوق الضمان الائتماني أحكامًا تتعلق بما يلي:

- مبادئ وإطار حوكمة الشركات
- تكوين مجلس الإدارة، وخلفيات أعضاء مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، وما إلى ذلك.
- تقييم مدى انتشار صندوق الضمان الائتماني (قدرة صندوق الضمان الائتماني على تلبية الطلب)
- تقييم الأثر (مثل قياس وتقييم الإضافة المالية والاقتصادية)
- أداء صندوق التنمية المستدامة من المحتمل أن يتضمن نظام إدارة بيئية واجتماعية والحوكمة

نوصي بإنشاء إطار للمراقبة والتقييم يسعى إلى جمع المعلومات ومراقبتها وتقييمها والإبلاغ عنها على وجه التحديد فيما يتعلق بتوعية صندوق الضمان الائتماني والإضافة والاستدامة. وينبغي وضع مؤشرات لكل من هذه الأبعاد الثلاثة والحفاظ عليها مع مرور الوقت.

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ دمج معايير إعداد التقارير والإفصاح غير المالي في القانون الخاص أو الوثائق التأسيسية لصندوق الضمان الائتماني، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحوكمة الشركات، وتكوين مجلس الإدارة وإطاره، والتوعية، وتقييم الأثر، والأداء البيئي والاجتماعي والمؤسسي، وما إلى ذلك.
- ✓ النظر في إنشاء إطار شامل للمراقبة والتقييم يركز على جمع ورصد وإعداد التقارير عن المعلومات المتعلقة بالتوعية والإضافة والاستدامة لصندوق النمو العالمي

7.5 المساعدة الفنية

يمكن أن يستكشف صندوق الضمان الائتماني إمكانية تلقي تمويل من الجهات المانحة أو المنظمات الدولية لتقديم المساعدة الفنية إلى جانب الضمانات وتعزيز انتشار صندوق الضمان الائتماني وإضافته واستدامته.

وعلى وجه الخصوص، يمكن تقديم المساعدة الفنية على ثلاثة مستويات:

- **على مستوى صندوق الضمان الائتماني**: يمكن للمساعدة الفنية المقدمة من أطراف خارجية تتمتع بخبرة صندوق الضمان الائتماني أن تساعد في حوكمة صندوق الضمان الائتماني واستراتيجيتها وإدارتها وعملياتها، خاصة في السنوات الأولى عندما سيستفيد الموظفون بشكل كبير من التدريب نظرًا لافتقارهم إلى الخبرة السابقة مع صندوق الضمان الائتماني
- **على مستوى المصارف المشاركة**: قد يتم تقديم المساعدة الفنية للمصارف المشاركة من أجل زيادة فهم فوائد صناديق القروض المضمونة، وتحسين التقييم الائتماني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضمان تقديم المطالبات بشكل صحيح، وما إلى ذلك.
- **على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفردية**: يمكن تقديم المساعدة الفنية على هذا المستوى من خلال جمعيات الصناعة أو القطاع، على سبيل المثال، لرفع مستوى الوعي المالي وتحسين التعليم المالي، وتحديدًا فيما يتعلق بالتقدم بطلب للحصول على تمويل مصرفي والحصول عليه - ربما بالتعاون مع مؤسسة تريليون دينار. مبادرة.

نظرًا لأن المساعدة الفنية غالبًا ما يتم تقديمها من قبل طرف خارجي (مثل الجهة المانحة) كمنحة أو امتياز، فقد يتم اعتبارها "خارج الميزانية" ويتم حسابها بشكل منفصل.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمادًا على تصورات البنك لقيمة المساعدة الفنية، يمكن أن يكون هذا بمثابة "تحلية" لتشجيع المشاركة في صندوق ضمان الائتمان، خاصة عند إنشاء صندوق ضمان الائتمان.

الجهات المانحة مثل مصارف التنمية الأجنبية التي لديها بالفعل شراكة مع منظمات المساعدة التنموية للتعليم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتدريب على تقديم الطلبات المهنية للحصول على القروض وكذلك منفذي المساعدات الذين يقومون بالفعل بتدريب أقسام الإقراض في المصارف العراقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، على وجه الخصوص، يمكن النظر فيها لتمديد برامجهم المستمرة المساعدة الفنية لموظفي صندوق

الضمان الائتماني العراقيين وربما يتم منحهم صفة مراقب في مجلس إدارة صندوق الضمان الائتماني طوال مدة المساعدة الفنية الخاصة بهم.

ملخص التوصيات ذات الصلة لصندوق الضمان الائتماني العراقي

- ✓ دراسة خيارات المساعدة التقنية المحتملة على مستوى صندوق النقد الائتماني ومستوى المصارف المشاركة ومستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفردية

Deutsche Gesellschaft für
Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

المكاتب المسجلة
بون وإشبورن، ألمانيا

Friedrich-Ebert-Allee 32 + 36
53113 بون، ألمانيا
الهاتف: 0-60 44 228 49+
الفاكس: 66 17-60 44 228 49+

Dag-Hammarskjöld-Weg 1 - 5
65760 إشبورن، ألمانيا
الهاتف: 0-79 96 61 49+
الفاكس: 15 11-79 96 61 49+

البريد الإلكتروني: info@giz.de
الموقع الإلكتروني: www.giz.de